المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية
2020-2019

الدبلوماسية البرلمانية
والأنشطة الإشعاعية

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

الفـــهرس

الجزء الأول: الدبلوماسية البرلمانية.....07

أولا : تقديم.....09

ثانيـا: الحصيلـــة التفصيليـة للأنشـطة والمبـادرات الدبلوماسـية لمجلـس المستشـارين.....15

1. الزيارات والاستقبالات الرسمية وتنظيم واحتضان التظاهرات المشتركة.....17

أ - تمثيل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في حفل تنصيب رؤساء الدول

ب - زيارات العمل والاستقبالات الرسمية

ت - التعاون الدولي وتنظيم واحتضان التظاهرات الجهوية والبين إقليمية

ث - مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الجهوية والإقليمية والدولية

- على مستوى الشؤون الإفريقية والعربية والإسلامية.
- على مستوى الشؤون الأمريكية والآسيوية والإتحاد البرلماني الدولي
- على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

ج -الإتفاقيات الثنائية بين مجلس المستشارين/البرلمان المغربي والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية

- الشراكات الثنائية
- الشراكات المنتدياتية
- الشراكات المنظماتية

ثالثا: تموقع مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية..59

1. المهام في الهيئات التقريرية والتنفيذية 61
2. الشعب الوطنية الدائمة.....61

- على مستوى الشؤون العربية والإفريقية والإسلامية
- على مستوى الشؤون الدولية والأمريكية والأسيوية
- على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

3. مجموعات الصداقة والتعاون.....63

- على مستوى الشؤون العربية والإفريقية والإسلامية
- على مستوى الشؤون الأمريكية والأسيوية
- على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

الجزء الثاني: الأنشطة الإشعاعية.....67

- تقديم: 67
I- الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهان الأمن الغذائي»:.....69
- «نداء الرباط حول الأمن الغذائي».....72
II- المائدة المستديرة حول «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»: 75
III- اليوم الدراسي حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»: :.....77
- خارطة طريق: إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.....85
VI- ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية.....93
V - ورشة عمل المراقبة البعدية لتطبيق القوانين:.....95
IV- المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية:.....99

الجزء الأول:
الدبلوماسية البرلمانية

أولا:

تقديـــــــم

تقديم

في إطار تقوية وتعزيز دوره كركيزة محورية في منظومة الدبلوماسية الوطنية، واصل مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2020 تكثيف دبلوماسيته البرلمانية بهدف الدفاع والترافع عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية، وتعزيز تموقع مجلس المستشارين على مستوى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وفي إطار العلاقات البين برلمانية في مختلف مناطق العالم.

ومن هذا المنطلق عمل مكتب مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2020 على تنزيل محاور **خطة عمل مجلس المستشارين ابتداء من سنة 2015 والمخطط الإستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية** اللذان يرتكزان على **التوجهات الإستراتيجية للخطب الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومبادرات جلالته الريادية** على مختلف المستويات والواجهات، وعلى الأدوار والمهام المنوطة بمجلس المستشارين ضمن المشهد الدبلوماسي البرلماني الوطني، لاسيما التموقع الإستراتيجي والمهيكل في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية والتجمعات التي تمثل توجها استراتيجيا بالنسبة للمملكة المغربية بهدف الدفاع عن المصالح العليا للمملكة واستصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

وقد تمكن مجلس المستشارين من خلال جميع مكوناته من تحقيق العديد من المنجزات والمكتسبات التي ساهمت في مواصلة إغناء الحصيلة الشاملة للدبلوماسية البرلمانية، حيث شاركت وفود مجلس المستشارين في مختلف التظاهرات الجهوية والقارية والدولية وقامت بزيارات مكثفة ونوعية للعديد من البرلمانات الوطنية والجهوية، تميزت بالدفاع المتواصل عن القضايا الحيوية للمملكة المغربية، وكذا التعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي، والريادة في العديد من القضايا التي تهم محيطها الإقليمي والجهوي.

وفي هذا الإطار، عرفت الفترة الممتدة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2020 نشاطا دبلوماسيا متميزا، إذ احتضن مجلس المستشارين وشارك في العديد من الملتقيات والتظاهرات الجهوية والقارية والدولية، وتميزت عمل وفوده فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى للمملكة المغربية وتأكيد موقف المملكة من العديد من القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى حشد الدعم للدبلوماسية الوطنية في إطار من التناغم مع أولوياتها الرئيسية المتمثلة أساسا في **التوجه الإفريقي** من خلال

استلهام البرلمانيين للتحرك الدبلوماسي الذي يقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على مستوى إفريقيا.

كما عمل المجلس على تعزيزوتدعيم العلاقات **جنوب - جنوب** والانفتاح وترسيخ وترصيد التموقع الإستراتيجي على مستوى **فضاءات جيوسياسية جديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكراييب**، بغاية تقوية الحضور والتموقع البرلماني على مستوى هذه الواجهة واستثمار الآفاق التي فتحتها الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لدول المنطقة سنة 2004.

هذا وقد واصل المجلس تمتين ومواكبة مسار العلاقات القائمة مع المنظمات البرلمانية الدولية **والشركاء الأوروبيين** من خلال طرح التجارب الرائدة لبلادنا على مستوى مختلف المجالات، وخاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية والأمن الغذائي ومحاربة التطرف والإرهاب ونشر قيم التسامح والتعايش وتعزيز السلم والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

كما استمر مجلس المستشارين في تدعيم علاقاته مع **المجالس والمنظمات العربية والإسلامية** في إطار التوجه التضامني لبلادنا مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والإسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وخلال فترة الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا، واصل مجلس المستشارين عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس لتدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد ومخطط وفترة رفع الحجر الصحي والخروج منها، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة، وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة بتقنية التناظر المرئي.

كما عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة **جلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده** من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب - جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وقد سجل مجلس المستشارين بكل اعتزاز مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء، وبدعمها لمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بمواقف كل من **الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب «الفوبريل».**

ثانيا:
الحصيلة التفصيلية للأنشطة والمبادرات الدبلوماسية لمجلس المستشارين

الحصيلة التفصيلية للأنشطة والمبادرات الدبلوماسية لمجلس المستشارين

1. الزيارات والاستقبالات الرسمية وتنظيم واحتضان التظاهرات المشتركة

أ- تمثيل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في حفل تنصيب رؤساء الدول

• شرف تمثيل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس المنتخب الجديد بجمهورية الأوروغواي، السيد لويس لاكاي بو، يوم فاتح مارس 2020 بالعاصمة مونتيفيديو

بتكليف من **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، حل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، بجمهورية الأوروغواي لتمثيل **جلالته** في مراسيم تنصيب **فخامة الرئيس المنتخب الجديد السيد لويس لاكاي بو**، وذلك يوم الأحد فاتح مارس 2020 بالعاصمة مونتيفيديو.

وبنفس المناسبة أجرى السيد رئيس مجلس المستشارين مباحثات مع المسؤولين البرلمانيين بجمهورية الأوروغواي لتعزيز بناء علاقات التعاون والصداقة بين المؤسسات التشريعية بالبلدين، حيث كانت مناسبة رسخت لدى مجلس المستشارين حجم التحولات التي تعرفها هذه المنطقة والتي تصب في إعطاء دفعة قوية لمسار تعزيز علاقات المملكة المغربية بدول أمريكا اللاتينية والكراييب، وبناء علاقات مبنية على الحوار والتفاهم والتضامن القائم بالأساس على احترام سيادة المغرب على أراضيه، كما كانت فرصة لعقد العديد من اللقاءات مع رؤساء وممثلي الوفود الحاضرة.

ب- زيارات العمل والاستقبالات الرسمية

• 24 - 28 أكتوبر 2019: زيارة عمل نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا وعضو مجموعة الصداقة البرلمانية الصربية المغربية، السيد أرسي فيرو

- **الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:** من طرف الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 25 أكتوبر 2019 بمقر المجلس.

- الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين:

- أبرز مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية صربيا، والقائمة على أسس التقدير المتبادل والتعاون المثمر والتضامن الفعال واحترام السيادة للبلدين؛
- أكد أن البلدين يتوفران على مؤهلات قوية، ولهما موقعا جيوستراتيجيا هاما، يمكنهما من بناء شراكة استراتيجية شاملة؛
- أشاد بعلاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين برلماني البلدين؛
- دعا الجانب الصربي إلى بلورة مشاريع وبرامج عمل تساهم في توطيد العلاقات بين البلدين وإلى تبادل التجارب وتقاسم الخبرات وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك؛
- جدد التنويه بالموقف الثابت لجمهورية صربيا والداعم لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا:

- عبر عن اعتزازه بالزيارة إلى المملكة المغربية، آملا في أن تعطي دفعة جديدة لعلاقات الصداقة والتعاون وللحوار البرلماني الصربي المغربي؛
- اعتبر أن هناك مجالات عديدة للتعاون المشترك؛
- دعا إلى مضاعفة الجهود للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة.

• الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني، السيد فيكتور رولاندو سوسا وانامبال، يدعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية

- يوم 19 يوليوز 2019: خلال المباحثات بالعاصمة بوغوتا مع المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين

- الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين:

- أكد أن البرلمان المغربي، بمختلف مكوناته، تحذوه رغبة قوية في مواصلة العمل سويا مع هذه المؤسسة البرلمانية الإقليمية من أجل خدمة مصالح شعوب دول الأنديز والشعب المغربي، وعلى استعداد لدعم المشاريع التي أطلقها برلمان الأنديز لاسيما في مجالات الحكامة المحلية والإقليمية؛

- أشاد بموقف الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني تجاه مبادرة المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكيا اللاتينية والكراييب، موضحا أن هذا المشروع قطع العديد من الأشواط من أجل تفعيله، وذكر في هذا الصدد بالتوقيع في 19 يونيو الماضي على «إعلان ريوبامبا» بين مجلس المستشارين والبرلمان الأنديني حول موضوع تشكيل هذا المنتدى البرلماني بمناسبة الزيارة، التي أجراها مؤخرا للإكوادور رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش؛

- أضاف أن هذا المنتدى، سيشكل فضاءا للحوار البرلماني والسياسي بين المؤسستين التشريعيتين لبلدان الجنوب، موضحا أن التعاون جنوب-جنوب قد تم إرساؤه، **تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، «كخيار استراتيجي في السياسة الخارجية للمغرب»؛

- عبر عن امتنانه للبرلمان الأنديني لدعمه للوحدة الترابية للمملكة ومبادرة الحكم الذاتي، التي قدمتها المملكة كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

- الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني

- جدد دعم هذه الهيئة التشريعية الإقليمية للوحدة الترابية للمغرب ولمخطط الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية؛

- أضاف أن «المغرب يمكن أن يعتمد علينا لدعم وحدته الترابية في المنتديات الإقليمية والدولية وللتنديد بأكاذيب دعاية الانفصاليين»؛
- أبرز في معرض رده على دعوة من مجلس المستشارين أنه «مهتم للغاية بزيارة الأقاليم الجنوبية»، موضحا «باعتبارنا أصدقاء للمغرب، نحن فخورون بانضمام المملكة إلى برلمان الأنديز حيث تتمتع بوضع الشريك المتقدم».
- ثمن الإصلاحات والأوراش التنموية التي أطلقها المغرب في مختلف المجالات **تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ورؤية جلالته في مجال التعاون جنوب-جنوب؛
- شدد على انخراط البرلمان الأنديني في تشكيل المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، مضيفا أن دول الأنديز لن تذخر أي جهد من أجل استكمال هذا المشروع الطموح الذي يرعاه بدوره البرلمان المغربي.

- يوم 24 أكتوبر 2019: خلال المباحثات بالعاصمة بوغوتا مع المستشار السيد أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين وممثله الدائم لدى البرلمان الأنديني

- أمين مجلس المستشارين وممثله الدائم لدى البرلمان الأنديني:

- عبر عن استعداد البرلمان المغربي لتعزيز التعاون مع هذه الهيئة التشريعية ودعم المشاريع التي أطلقتها لا سيما في مجالات الحكامة المحلية ومشاريع الاندماج والتكامل الإقليمي؛
- أبرز أن المملكة المغربية راكمت تجربة رائدة في العديد من المجالات خصوصا الجهوية الموسعة وتدبير القضايا المرتبطة بالهجرة وكل المبادرات التضامنية في إطار التعاون جنوب-جنوب الذي يرعاه ويقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، داعيا إلى تبادل التجارب بهذا الخصوص بين البرلمانين المغربي والأنديني؛
- ثمن موقف الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية على غرار الموقف الثابت الذي عبرت عنه الجمعية العامة لهذه الهيئة بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمغرب؛
- اعتبر أن الزيارة المرتقبة لرئيس البرلمان الأنديني إلى المملكة المغربية للمشاركة في فعاليات

الندوة الدولية حول الأمن الغذائي التي ينظمها مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة (الفاو)، تشكل مناسبة لتعميق الحواروإرساء خارطة طريق واضحة لتعزيز التعاون الثنائي.

- تابع أن هذه الزيارة تمثل فرصة للقيادة الجديدة للبرلمان الأنديني للتعرف عن كثب على واقع الأقاليم الجنوبية للمملكة، والإطلاع على مناخ الاستقرار والتنمية التي تتمتع بها في مختلف المجالات.

- الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني

- عبر عن دعمه للوحدة الترابية للمغرب ولمخطط الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية؛
- ثمن انضمام برلمان المملكة المغربية إلى البرلمان الأنديني حيث يمتع بوضع الشريك المتقدم؛
- أبرز أن مشاركة البرلمانيين المغاربة في دورات الجمعية العامة للبرلمان الأنديني من شأنها تعزيز تبادل وتقاسم التجارب على الخصوص في مجال التنمية المستدامة وإنشاء المقاولات الصغرى والصغيرة جدا ومكافحة الفساد؛
- قال إن زيارته القادمة إلى المغرب ستشكل فرصة لتعزيز الحوار ومأسسة خارطة طريق للعمل المشترك، وللوقوف على الإصلاحات والأوراش التنموية التي أطلقها المغرب في مختلف المجالات **تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**؛
- ثمن في هذا السياق رؤية جلالته في مجال التعاون جنوب – جنوب، وأكد أنه مهتم للغاية بزيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

• 27 - 30 أكتوبر 2019: زيارة عمل وفد عن مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، برئاسة السيد عساف بن سالم أبوثنين، رئيس اللجنة، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 27 أكتوبر 2019 بمقر المجلس:

- رئيس مجلس المستشارين:

- عبر عن اعتزازه القوي بعلاقات الأخوة المتينة والعميقة التي تجمع بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، والتي يرعاها قائدا البلدين **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وأخيه **خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله**؛

- أكد أن هذه العلاقات نجحت في الصمود في مواجهة كل التحديات المشتركة بفضل الرؤية العميقة والمتبصرة والحكمة الثاقبة والإرادة الصلبة لعاهلي البلدين الشقيقين اللذان يحرصان دوما على توطيدها والارتقاء بها إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة؛

- اعتبر أن ما يجمع المملكة المغربية وشقيقتها المملكة العربية السعودية ليس فقط الروابط الأخوية الصادقة التي تم نسجها على مدى التاريخ والتضامن الفاعل، ولكن أيضا الالتزام والإيمان الراسخ بوحدة المصير، وتطابق وجهات النظر، والطموح المشترك والتطلعات نحو المستقبل لمجابهة التحديات المشتركة؛

- أبرز علاقات التعاون المتميزة القائمة بين مجلس المستشارين ومجلس الشورى السعودي، وعبر عن انفتاح المجلس على كل المبادرات المشتركة التي من شأنها توطيد العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين، والارتقاء بها إلى مستوى شراكة منتجة، خدمة لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين؛

- ثمن في هذا السياق، الدعم الثابت للمملكة العربية السعودية وتضامنها الكامل ووقوفها لصالح المملكة المغربية في كل قضاياها العادلة، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

- رئيس مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي:

- أشاد بمستوى العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، والتي تستمد أسسها وثوابتها من عمق روابط المحبة والأخوة الوثيقة القائمة بين **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله**؛

- عبر عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في تعزيز وتنمية العلاقات الثنائية، مؤكدا أن لجنة الصداقة والتعاون بالبلدين مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى لعب دور كبير في هذا

الإطار، وحث على تكثيف التعاون المؤسساتي من خلال تبادل الزيارات والاستفادة من التجارب وتقاسم الخبرات بين المؤسستين التشريعيتين؛

- أكد دور المملكة المغربية بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في دعم القضايا العربية والإسلامية ومنها القضية الفلسطينية، وكذا وقوفها لصالح وحدة واستقلالية الدول العربية والإسلامية.

• 11 - 13 نونبر 2019: زيارة عمل وفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، برئاسة السيد عبد المنعم عمارسعد بالكور، للمملكة المغربية

- **الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 12 نونبر 2019 بمقر المجلس.

- رئيس مجلس المستشارين:

- عبر عن اعتزازه الكبير بهذه الزيارة، وعن أمله في أن تسهم في توطيد العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع بين البلدين والشعبين الصديقين، وإزالة كل العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي المغاربي؛

- أكد أن المغاربة يتابعون باهتمام التطورات التي تعرفها الساحة الليبية، وأن لديهم ثقة كبيرة في الذكاء الجماعي للمواطنات والمواطنين الليبيين لتجاوز المرحلة الراهنة، وبناء ليبيا مستقرة وآمنة وديمقراطية؛

- دعا الإخوة الليبيين إلى بلورة مشاريع وبرامج عمل ملموسة بين المؤسستين التشريعيتين خدمة للعلاقات الجيدة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

- رئيس الوفد البرلماني الليبي:

- أشاد بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بين البلدين والشعبين الليبي والمغربي؛

- أبرز الدور الإيجابي الذي لعبته المملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في احتضان الحوارين الفرقاء الليبيين بمدينة الصخيرات، بغاية تحقيق التوافق وبسط الطريق للمصالحة والاستقرار بدولة ليبيا؛

- أكد في هذا السياق أن بلاده في حاجة إلى مزيد من دعم المغرب لتحقيق الوحدة والاستقرار الذي تطمح إليهما ليبيا.

• يوم 18 نونبر 2019: السيد عبد الصمد قيوح الخليفة، الأول لرئيس مجلس المستشارين ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية يتسلم الميدالية الذهبية لمجلس الشيوخ الفرنسي بالعاصمة باريس

تسلم السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية، يوم 18 نونبر 2019 في قصر لوكسمبورغ في باريس، الميدالية الذهبية لمجلس الشيوخ الفرنسي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها لباريس، مرفوقا بوفد مؤلف من رؤساء البلديات وممثلي مجالس العمالات والاقاليم في المغرب، للمشاركة في الدورة ال 102 لمؤتمر جمعية رؤساء البلديات والتجمعات البلدية الفرنسية.

وفي كلمة بالمناسبة، أشاد نائب رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، روجر كاروتشي، بالعلاقة المميزة بين فرنسا والمغرب، وبالروابط الاستثنائية بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين المغربي والصداقة المتجددة باستمرار بين مجموعتي الصداقة البرلمانية.

وقال أن العلاقة بين فرنسا والمغرب هي في نفس الوقت علاقة تاريخية وعاطفية وسياسية واقتصادية. وأضاف كاروتشي «هذه العلاقة المتميزة يجب أن تستمر وتنمو»، مشيرا إلى أنه في فرنسا، يكن الكثير من الفرنسيين تقديرا للسياسة التي ينهجها المغرب واحتراما وتقديرا كبيرين **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

من جهته، أكد السيد عبد الصمد قيوح على أهمية العلاقات التاريخية الاستثنائية بين المغرب وفرنسا، وكذلك بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ. ونوه، باسم مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية بمجلس المستشارين، بالعمل الذي قامت به مجموعتا الصداقة البرلمانية لتعزيز وتوطيد العلاقات بين البلدين، مذكرا في هذا السياق بالزيارات الأخيرة التي قامت بها مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية بمجلس الشيوخ الى الداخلة في جنوب المغرب وإلى تارودانت.

• 25 - 27 نونبر 2019: زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية كوستا ريكا والتوقيع على اتفاقية بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لكوستاريكا تروم تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين

بدعوة من رئيس الجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا، السيد كارلوس ريكاردو بينافيديس، قام رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش بزيارة عمل، على رأس وفد برلماني عن مجلس المستشارين، إلى جمهورية كوستاريكا، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نونبر 2019.

وجاءت هذه الزيارة في إطار تمتين علاقات التعاون والصداقة القائمة بين برلماني المملكة المغربية وجمهورية كوستاريكا، ودعم علاقات التعاون جنوب - جنوب تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للمملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

كما اندرجت في سياق تعميق الدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية بين مجلس المستشارين والبرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا أمريكا اللاتينية والكراييب «أفرولاك» بالرباط في فاتح نونبر 2019.

وتميزت الزيارة بالكلمة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين أمام الجمعية التشريعية لكوستاريكا وكذا المباحثات المثمرة التي أجراها مع رئيسها والتي أكد خلالها على دعمه الكامل والصريح للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، كما توجت الزيارة بتوقيع اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا، تروم تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين، وتنص، بالخصوص، على تبادل التجارب والخبرات بين برلماني البلدين، وكذا تنسيق المواقف والتشاور في المحافل الدولية، فضلا عن تعزيز جهود البلدين لتوطيد الديمقراطية وإرساء مؤسسات وهيئات احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

27 - 30 نونبر 2019: زيارة عمل وفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي للمملكة المغربية

- **الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:** من طرف الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 27 نونبر 2019 بمقر المجلس.

- **الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين:**

- استعرض أهم التطورات في مسار العلاقات المغربية الأوربية، والمحطات البارزة التي أسهمت في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، بدءا من اتفاقية الشراكة التي أبرمها المغرب مع الاتحاد الأوربي سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000، مرورا بسياسة الجوار التي منحت زخما قويا للتعاون بين الطرفين، وانتهاءا بالوضع المتقدم الذي حظي به المغرب سنة 2008؛

- أكد السيد الصويري الأهمية التي يوليها المغرب لتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضرورة تطويرها باستمرار؛

- أشار إلى أن الجهود التي بذلها المغرب والاتحاد الأوربي، أفضت إلى تمتين العلاقات القائمة بينهما، وذكر في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي أصبح الشريك التجاري الأول للمغرب، وأن أغلب الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها بلادنا مصدرها دول الاتحاد الأوروبي؛

- استعرض السيد الصويري في السياق ذاته، أهم الأوراش والإصلاحات التي تبناها المغرب على كافة المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في أفق توطيد البناء المؤسساتي وترسيخ دولة الحق والقانون؛

- أكد على عزم المغرب على المضي قدما في الانخراط في الأوراش الإصلاحية بما يعزز ريادته في محيطه الإقليمي.

• 27 - 30 نونبر 2019: زيارة عمل نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، السيد هيلر استفان، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الإله الحلوطي، يوم 28 نونبر 2019 بمقر المجلس.

- الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين:

- عبر عن اعتزازه بالدينامية التي تشهدها العلاقات المغربية الهنغارية على مختلف المستويات، وأبرز في هذا الإطار أهمية الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى جمهورية هنغاريا سنة 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الصديقين؛
- أكد أهمية البعد البرلماني في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين، وعبر عن أمله في تتويج العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي والجمعية الوطنية الهنغارية؛
- جدد، بخصوص قضية الصحراء المغربية، التنويه بموقف جمهورية هنغاريا الواضح والداعم للوحدة الترابية للمملكة، وذكر في هذا السياق بجهود المملكة المغربية من أجل تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية في إطار مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب والتي وصفت بالجدية والمصداقية من قبل المنتظم الدولي، كحل سياسي، عادل، واقعي ودائم لإنهاء هذا النزاع في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

- نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا:

- أشاد بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بين البلدين، وأكد أن بلاده تعتبر المغرب صديقا مميزا، يلعب دورا رياديا في المنطقة؛
- أبرز جملة الإصلاحات التي عرفتها المملكة المغربية في شتى المجالات، وكذا الأمن والاستقرار الذي يتمتع بهما، وهو ما يشكل عاملا أساسيا ليس فقط بالنسبة للمغرب كبلد، ولكن أيضا لأمن واستقرار جنوب أوروبا؛
- عبر عن استعداد البرلمان الهنغاري للتوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون مع مجلس المستشارين المغربي تتويجا لعلاقات التعاون والصداقة المتميزة التي تجمع برلماني البلدين الصديقين.

• 02 - 04 دجنبر 2019: زيارة عمل وفد عن «رابطة برلمانيون لأجل القدس» للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيسة مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين، السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي، يوم الثلاثاء 03 دجنبر 2019 بمقر المجلس.

- رئيسة مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين:

- أكدت دعم رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للعمل النبيل الذي تقوم به الرابطة لنصرة حق الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة؛
- استعرضت، المكانة التي تحظى بها القضية الفلسطينية لدى المملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، والانخراط الدائم للمملكة في الدفاع عن نضالات الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المشروعة.

- وفد «رابطة برلمانيين من أجل القدس»:

- أشاد بالمجهودات التي تقوم بها المملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن القدس الشريف؛
- دعا إلى ضرورة توسيع مجال تحرك الرابطة لتسمع صوتها عاليا في مختلف المحافل الدولية.

• 12 - 13 دجنبر 2019: زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية بنما

بدعوة من السيد خورخي سوطو بيزارو، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، قام رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش بزيارة عمل على رأس وفد برلماني، إلى جمهورية بنما، وذلك يومي 12 و13 دجنبر 2019.

واندرجت هذه الزيارة في إطار تعزيز وتوطيد علاقات التعاون والصداقة بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وتجسيدا للمكانة المتميزة التي يحظى بها البرلمان المغربي لدى الاتحادات الإقليمية والجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب.

كما تميزت بالكلمة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس هذه الهيئة البرلمانية القارية الهامة التي تضم ممثلي 23 مؤسسة تشريعية بالمنطقة.

وكانت الزيارة مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية وخصوصا مع رئيس الجمعية البرلمانية للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية «البرلاسور»، وكذا مع رئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والتي تمحورت بالأساس حول أجندة تفعيل مضامين إعلان الرباط واستكمال الهيكلة النهائية للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، كمبادرة مغربية خالصة استلزمت العمل لمدة تفوق ثلاث سنوات من المشاورات والتنسيق والتعبئة من أجل إنشاء فضاء برلماني للتعاون جنوب-جنوب بين بلدان المنطقتين وآلية للترافع عن القضايا العادلة لشعوبها وإسماع صوتها بالمنتظم الدولي.

وخلال المباحثات التي أجراها السيد عبد الحكيم بن شماش مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية بنما، أكد رئيس مجلس المستشارين أن هذا اللقاء يعد فرصة للتأكيد على الروابط والقيم الإنسانية المشتركة، داعيا إلى استثمار هذه الأواصر لتدشين صفحة جديدة كفيلة ببناء علاقات متينة والعمل على تدارك الفرص الضائعة.

وأبرز أن المقومات الاقتصادية والمكانة الجيوسياسية للبلدين توفر فرصا كبيرة تستلزم العمل المشترك بروح الانتصار لتطلعات وطموحات الشعبين المغربي والبنمي من خلال بلورة برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب على التحديات والقضايا المشتركة وتلبي انتظارات مواطني البلدين، خصوصا المرتبطة منها بالهجرة والتغيرات المناخية.

من جهته، أكد رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما، على أهمية المكانة والموقع الذي يحظى به المغرب في محيطه الجهوي والإقليمي، وخصوصا في عمقه الإفريقي، معربا عن اعتزازه وترحيبه بالدعوة التي وجهها له رئيس مجلس المستشارين لزيارة المغرب.

• 15 - 19 دجنبر 2019: زيارة عمل رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، السيد فوستين بوكوبي، للمملكة المغربية

- **<u>الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:</u>** من طرف الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 16 دجنبر 2019 بمقر المجلس.

- الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين:

- أبرز عمق ومتانة علاقات الصداقة والتعاون المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الغابون، والتي تستمد قوتها من الروابط الأخوية الوطيدة بين **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وفخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا؛
- ثمن الموقف الثابت لجمهورية الغابون بخصوص قضية الصحراء المغربية، وأيضا موقفها التاريخي بشأن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي؛

- رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون:

- أشاد بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين، وعبر في هذا السياق عن خالص شكره **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لما يقوم به لفائدة بلاده؛
- جدد تأكيد بلاده على موقفها الراسخ المساند للمغرب في قضية وحدته الترابية، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم جهود المغرب الرامية إلى الطي النهائي لهذه القضية؛
- نوه بعودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي اعتبارا لموقعها المتميز ودورها الهام داخل القارة الافريقية.

• 23 - 27 دجنبر 2019: زيارة عمل رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، السيد بامبانغ سويساتيو، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 24 دجنبر 2019 بمقر المجلس.

- رئيس مجلس المستشارين:

- عبر عن اعتزازه الكبير بالعلاقات الجيدة الذي تجمع بين البلدين الشقيقين، والتي يرعاها قائدا البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** وفخامة الرئيس جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، وعن أمله أن تكون هذه الزيارة بداية مسار جديد واعد ومثمر في العلاقات بين البلدين؛
- أبرز متانة الروابط التاريخية بين البلدين، لاسيما وأن العلاقات الدبلوماسية ستعرف مرور

60 سنة على تأسيسها، وذكر في هذا السياق بمشاركة المملكة المغربية في مؤتمر باندونغ الذي أسس لحركة دول عدم الانحياز؛

- عبر عن استعداد مجلس المستشارين وانخراطه في مبادرة تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى بالدول الإسلامية، اعتبارا لأهميتها في التصدي للحملات التي تستهدف صورة الإسلام والمسلمين؛
- جدد تقدير المغرب للموقف المساند لجمهورية اندونيسيا بخصوص قضية الصحراء المغربية، داعيا إلى حشد المزيد من الدعم لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب كحل عادل لإنهاء النزاع المفتعل حول هذه القضية تحت السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية، ووضع حد للمأساة اللاإنسانية التي يعيشها المحتجزون في ظروف صعبة بمخيمات تندوف.

• 12 - 15 يناير 2020: زيارة عمل وفد عن مجلس المستشارين لجمهورية الشيلي

بدعوة من رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي ومنظمي مؤتمر المستقبل قام وفد عن مجلس المستشارين بزيارة عمل للشيلي في الفترة ما بين 12 و15 يناير 2020.

وأجرى وفد المجلس، الذي ضم السيد المستشار عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والمستشار السيد أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين، وممثله الدائم لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا.

وأبرز السيد سلامة خلال هذا اللقاء، الأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه الزيارة ودورها في تعزيز الدينامية القوية التي تشهدها العلاقات المغربية الشيلية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتوطيد علاقات التعاون بين المؤسستين التشريعيتين للبلدين والشعبين الصديقين.

كما أعرب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه الكبير بحضور فعاليات برلمان المستقبل، مبرزا الأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا المنتدى.

وجدد السيد عبد القادر سلامة أيضا دعوة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لنظيره الشيلي من أجل زيارة المملكة المغربية بهدف التباحث حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية والاطلاع على المكتسبات التي حققها المغرب **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك**

محمد السادس نصره الله وأيده، في العديد من المجالات والميادين، وزيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة للوقوف على حقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

من جهته، أبرز رئيس مجلس الشيوخ الشيلي مستوى العلاقات المتميزة القائمة بين البلدين والشعبين الصديقين، منوها بنتائج الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوريطة، في يونيو 2019 للشيلي والتي توجت بإعلان مشترك هام.

وأعرب السيد كينتانا عن اعتزازه وترحيبه بدعوة رئيس مجلس المستشارين، واستعداده للقيام بزيارة عمل في القريب العاجل للمغرب ولأقاليمه الجنوبية للاضطلاع على الأوراش التنموية الكبرى، التي يعرفها المغرب **في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

• 13 - 16 يناير 2020: زيارة عمل رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية، السيدة ماريا ديل كارمن باوتيستابيلايز، للمملكة المغربية

- <u>الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:</u> من طرف السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين، يوم 14 يناير 2020 بمقر المجلس.

- <u>أمين مجلس المستشارين:</u>

- أبرز مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع المملكة المغربية بالولايات المتحدة المكسيكية، وعموم دول أمريكا اللاتينية، وكذا أهمية الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى دول المنطقة سنة 2004، والآفاق المستقبلية الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة الميمونة في مسار توطيد وتعميق علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة المكسيكية وباقي بلدان القارة الأمريكية، وذلك في إطار علاقات التعاون جنوب . جنوب؛
- ذكر بأهمية الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كجسر منفتح على أوروبا، وإفريقيا والعالم العربي، مما يؤهله ليكون أرضية صلبة لبناء شراكة نموذجية بين المكسيك وبلدان القارة الإفريقية؛

- نوه بالدينامية المتميزة التي عرفتها مؤخرا مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية بخصوص قضية الصحراء المغربية، وأكد في هذا الإطار على أهمية المقترح المغربي للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، كحل سياسي عادل ودائم لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية في إطار الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، باعتبار هذا المقترح يحظى باستمرار بدعم المنتظم الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة التي تصفه بالجدية والمصداقية.

- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية:

- اعتبرت مقترح التسوية الذي تقدم به المغرب، حلا ذكيا لإنهاء النزاع المفتعل بخصوص قضية الصحراء المغربية.

• 27 يناير- فاتح فبراير2020: زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم الخميس 30 يناير 2020 بمقر المجلس.

- رئيس مجلس المستشارين:

- عبر عن اعتزازه القوي بهذه الزيارة وما تشكله من فرصة لتوطيد ما راكمته العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين، واستشراف آفاق المستقبل من أجل بناء شراكة وثيقة ونموذجية، وذكر في هذا الإطار بأهمية الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة الميمونة في توسيع مجال التعاون مع دول المنطقة على مختلف الأصعدة في إطار التعاون جنوب. جنوب؛

- ثمن زيارة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي والوفد المرافق له إلى مدينة العيون، وأكد أنها ستمكنه من الوقوف والاطلاع الجيد على قوة الاستقرار وتعدد الأوراش التنموية المفتوحة بالمنطقة، على اعتبار أن المغرب تحول بفضل الرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى ورش كبير للإصلاح الشامل وتوطيد المسار الديمقراطي.

- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي:

- أشاد بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، وأكد في هذا الإطار على أهمية ودور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيزها ومواكبتها لترقى إلى مزيد من التقدم؛
- عبر عن إعجابه بالتجربة التنموية والديمقراطية بالمغرب، واعتبر أن زيارته إلى مدينة العيون مكنته من ملامسة الاستقرار القوي الذي تعرفه المنطقة، وفهم أكبر لملف الوحدة الترابية للمغرب؛
- جدد في هذا السياق دعمه لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب لحل هذا الملف؛
- دعا إلى مضاعفة الجهود للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي.

• 05 - 07 فبراير 2020: زيارة عمل نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، السيدة كريسولا زكاروبولو، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف عضو اللجنة البرلمانية المغربية الأوروبية المشتركة، السيد عبد الصمد مريمي، يوم 06 فبراير 2020 بمقر المجلس.

- عضو اللجنة البرلمانية المغربية الأوروبية المشتركة:

- أكد على الأهمية التي يوليها المغرب لتقوية روابطه التاريخية المتينة والمتميزة مع الاتحاد الأوروبي، بما يخدم مصلحة الطرفين؛
- قال إن المغرب التزم دوما بعلاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي، والارتقاء بعلاقاته الاقتصادية والتجارية لترقى إلى مستوى علاقاته السياسية المتميزة مع الاتحاد الأوروبي؛
- نوه بالتعاون المغربي الأوروبي في شتى المجالات، ومنها المجالات الأمنية، ومكافحة الهجرة غير القانونية، ومحاربة الاتجار في البشر.

- نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي

- نوهت بالدينامية التي يشهدها المغرب في ظل الأوراش المفتوحة؛
- أكدت أن المؤهلات التي يزخر بها وموقعه الجيوستراتيجي، تؤهله ليلعب دور الجسر الرابط بين أوروبا وإفريقيا؛
- قالت إن زيارتها تندرج في إطار التحضير لموقف البرلمان الأوروبي فيما يخص الشراكة الأوروبية الإفريقية في أفق المحادثات التي تتعلق بالاستراتيجية الأوروبية الجديدة حول الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الإفريقي.

• 05 - 09 فبراير 2020: زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة الشيلية المغربية بمجلس النواب الشيلي، السيد غونزالو فوينزاليدا، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيس مجموعة الصداقة المغربية الشيلية بمجلس المستشارين، السيد عبد الحميد فاتيحي، يوم 05 فبراير 2020 بمقر المجلس.

- رئيس مجموعة الصداقة المغربية الشيلية:

- أبرز الدينامية المتميزة التي تعرفها العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، مذكرا بالزيارة الملكية التاريخية إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة في تعزيز التعاون جنوب. جنوب، وتوسيع مجالات الشراكة على مختلف الأصعدة؛
- أكد أن المغرب والشيلي تجمعهما روابط تاريخية وحضارية مشتركة ويتقاسمان مجموعة من القيم الإنسانية؛
- جدد تنويه مجلس المستشارين بالموقف الثابت لجمهورية الشيلي بخصوص قضية الصحراء المغربية، وهو الموقف الذي أكده البرلمان الشيلي بمجلسيه من خلال الملتمس الذي أصدره في يناير من سنة 2018، والداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة.

• 17 - 22 فبراير 2020: زيارة عمل ضمن وفد رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي لجمهورية كوبا

برئاسة السيد روجيه نكودو دانغ، قام وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي بزيارة صداقة وعمل هي الأولى من نوعها لجمهورية كوبا، وذلك في الفترة الممتدة من 17 إلى 22 فبراير 2020.

وجاءت هذه الزيارة، التي كان فيها المغرب ممثلا بالسيد المستشار وعضو البرلمان الإفريقي يحفظه بنمبارك، في سياق تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمان الإفريقي، المؤسسة التشريعية التابعة للاتحاد الإفريقي، والجمعية الوطنية بجمهورية كوبا بما يساهم في تقوية العلاقات بين القارتين الإفريقية والأمريكولاتينية.

وبهذه المناسبة، أجرى وفد البرلمان الإفريقي لقاءات ثنائية مع نظرائهم بالجمعية الوطنية بكوبا برئاسة رئيسها خوان إيستيبانلازو هرنانديز، تناولت عرضا مفصلا حول اختصاصات وصلاحيات ودور البرلمان الإفريقي باعتباره المؤسسة التشريعية للاتحاد الإفريقي.

كما كان لوفد البرلمان الإفريقي أيضا سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين حكوميين ومؤسسات جامعية وأكاديمية مختلفة.

• 17 - 20 فبراير 2020: زيارة عمل رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد إيفان فلوريس غارسيا، للمملكة المغربية

- **<u>الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة:</u>** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 18 فبراير 2020 بمقر المجلس.

- **<u>رئيس مجلس المستشارين:</u>**

- ذكر بالزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى بعض دول أمريكا اللاتينية سنة 2004، وأبرز أهمية هذه الزيارة في فتح آفاق واعدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذا لما ترمز إليه من ترسيخ علاقات التعاون جنوب. جنوب كخيار استراتيجي في العلاقات الدبلوماسية للمملكة المغربية؛

- استعرض الدينامية المتميزة التي راكمها المجلس في علاقاته مع برلمانات هذه الدول، وبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية ككل، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف؛
- ذكر في هذا الصدد بالأشواط التي تم قطعها في مسار إحداث منتدى برلماني يضم برلمانات بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي لهذا المنتدى في فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين من طرف رؤساء كل المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بالمنطقتين.
- عبر عن امتنانه واعتزازه بوتيرة المواقف غير المسبوقة التي عبرت عنها جل برلمانات المنطقة اتجاه القضية الوطنية للمملكة المغربية، على غرار الملتمس الذي أصدره البرلمان الشيلي بمجلسيه في يناير 2018، والذي عبر من خلاله عن دعمه لقضية الوحدة الترابية للمملكة، والمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، كحل عادل ودائم لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

• 24 - 27 فبراير 2020: زيارة عمل وفد برلماني هولندي، برئاسة السيد هايكي فيلدمان، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 25 فبراير 2020 بمقر المجلس.

- الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين:

- نوه بمتانة العلاقة القائمة بين المملكتين المغربية والهولندية، والتي ترتكز على الاحترام المتبادل والتعاون وروابط الصداقة القوية القائمة بين العائلتين الملكيتين؛
- أبرز الدينامية المتميزة التي تعرفها العلاقات الثنائية بين البلدين على مختلف المستويات، خاصة على مستوى التعاون الأمني، وأكد على ضرورة تعزيزها، بما يقوي الشراكة القائمة بين المغرب وهولندا؛
- قال إن ما يجسد العلاقة المتميزة بين المغرب وهولندا، خاصة في المجال الأمني، هو ترأس المغرب وهولندا للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف؛

- ثمن موقف هولندا من الوحدة الترابية للمملكة المغربية ودعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي، عادل ودائم، ومتفاوض بشأنه للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية؛
- أبرز أهمية ودور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيزوتوطيد العلاقة الثنائية بين المغرب وهولندا، بما يخدم ويقوي المصالح المشتركة للبلدين الصديقين؛
- استعرض المكاسب والمنجزات التي حققها المغرب في مسيرته التنموية، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والمؤسساتية؛
- أكد في السياق نفسه، أن الموقع الجيوستراتيجي للمملكة المغربية عامل يؤهلها لتكون جسرا رابطا للشمال بالجنوب، وبوابة نحو إفريقيا، ودعا من هذا المنطلق رجال الأعمال الهولنديين إلى مضاعفة جهودهم الاستثمارية بالمغرب واكتشاف الفرص المتاحة في ظل الدينامية والتحولات الإيجابية التي يعرفها المغرب في مختلف المجالات.

- رئيس الوفد البرلماني الهولندي:

- أشاد بمتانة وجودة العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة المغربية ومملكة هولندا، ودعا إلى العمل على تطويرها وتجويدها؛
- أبرز أن هدف الزيارة إلى المغرب، يتجلى في البحث عن سبل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين البلدين واستكشاف الفرص الجديدة المتاحة لتوسيع هامش التبادل التجاري والاقتصادي بين المغرب وهولندا.

• 24 - 28 فبراير 2020: زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للولايات المتحدة المكسيكية

تميزت زيارة العمل التي قام بها رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للولايات المتحدة المكسيكية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 فبراير 2020 بالكلمة التي ألقاها في افتتاح الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي «فوبريل»، والتي جدد فيها تأكيد التزام البرلمان المغربي بتعزيز علاقات التعاون مع هذه الهيئة التشريعية الإقليمية في إطار الالتزام بالخيار الاستراتيجي للمملكة، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لتعزيز التعاون جنوب . جنوب. كما أعرب من خلالها عن رغبة البرلمان

المغربي في مواصلة تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع منتدى «فوبريل» وبرلمانات المنطقة، وإطلاق مشاريع مشتركة خدمة لمصالح شعوب المنطقتين.

وقد كان من بواعث اعتزاز السيد عبد الحكيم بن شماش إشادة كل من الرئيس المنتهية ولايته عن جمهورية بنما وكذا الرئيسة المكسيكية الجديدة للفوبريل بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لإنجاح عمل «الفوبريل» وبدوره الأوسع في تعزيز التقارب بين أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي والقارة الإفريقية، حيث حظي رئيس مجلس المستشارين خلال هذا الاجتماع بشرف التوشيح من قبل رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي، تقديرا لجهوده في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع المؤسسات التشريعية في الدول الأعضاء في منتدى «فوبريل».

كما شكلت هذه الزيارة مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية مع المسؤولين البرلمانيين والحكوميين وخصوصا مع نائب وزير الخارجية المكسيكي، ورئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة مجلس النواب والتي تمحورت حول سبل تقوية التعاون البرلماني بين البلدين وإعطاء العلاقات الثنائية دينامية جديدة تنسجم وطموحات الشعبين الصديقين.

وقد أصر المسؤولون المكسيكيون خلال هذه اللقاءات على تبيان مظاهر الاهتمام الكبير والرغبة الأكيدة في تعزيز علاقات بلدهم بالمملكة المغربية، والتأكيد على رغبتهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية مع المملكة المغربية وأنهم عازمون على العمل على تذليل كل العقبات التي من شأنها عرقلة بناء شراكة استراتيجية مع المملكة المغربية التي تحظى بمكانة متميزة في محيطها الجهوي والإقليمي وخاصة بالقارة الإفريقية. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على إطلاق مسلسل حوار سياسي وبرلماني يمكن من استثمار الفرص والإمكانات الهائلة المتاحة بين البلدين، وتطوير مشاريع وبرامج عمل لبناء شراكة استراتيجية.

• يوم 02 مارس 2020: استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، لرئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا، السيد أموس ماسوندو، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020

- الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين:

- نوه بأهمية الاجتماع المشترك الأول من نوعه الذي يحتضنه البرلمان المغربي، كثمرة لدينامية التعاون المتميز الذي يجمع بين البرلمان المغربي والبرلمان الافريقي منذ انضمامه إلى هذه المؤسسة التشريعية القارية، وأيضا لكونه يندرج في سياق جهود المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي بالقارة الافريقية وتوطيد العلاقات البينية، وتسريع وتيرة التنمية؛
- أكد على أن المملكة المغربية، وطبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كانت وستظل تجعل من عمقها الإفريقي مرتكزا لسياستها الخارجية بمختلف أبعادها التنموية والتضامنية الإنسانية، وداعمة لكل المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي والتبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات والتنمية في القارة، وهو ما تم تأكيده من خلال الزيارات المتتالية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للعديد من البلدان الإفريقية والتي توجت بإبرام حوالي 1000 اتفاقية ثنائية همت مختلف مجالات التعاون، كما تم تعزيزه بعودة المغرب إلى حظيرة أسرته المؤسساتية بالاتحاد الإفريقي خلال قمته ال28 المنعقدة في 31 يناير 2017 بأديس أبابا، وهي العودة التاريخية التي أملتها الرغبة في إرساء وتقوية التعاون المثمر والتضامن الفعال مع البلدان الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.

- رئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا:

- ثمن أهمية وراهنية الموضوعين الرئيسيين اللذان تم اختيارهما للنقاش في مختلف ندوات وورشات هذا الاجتماع المشترك، مما يمكن المشاركين في هذا الحدث من تعميق التشاور وتبادل الخبرات والتجارب وملامسة مختلف الجوانب القانونية والمؤسساتية والتكنولوجية المرتبطة بمجال التجارة والاقتصاد الرقمي، ودور البرلمانات الوطنية وكذا فاعلي القطاع الخاص في تشجيع وتدعيم المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

• يوم 02 مارس 2020: استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين لمفوض الاتحاد الافريقي للتجارة والصناعة، للسيد ألبيرت موتشانغا، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020

- الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين:

- أكد على أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي هي جزء من الرؤية الاستراتيجية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، التي تؤكد على التزام المغرب الثابت من أجل إفريقيا موحدة ومتضامنة، وتنمية مستدامة ومتكاملة للقارة، وأن المغرب أطلق مشاريع استراتيجية ومهيكلة لصالح التكامل الاقتصادي والتجاري الإفريقي، والتي سيكون لها تأثير ملموس على الحياة اليومية لشعوب القارة الإفريقية؛
- دعا إلى استثمار كل الفرص المتاحة، لتعزيز التعاون المشترك وإطلاق المخططات الصناعية وتطوير التجارة البينية وعلى المستويين الإقليمي والقاري، بما يخدم المصالح الحيوية للقارة الافريقية، ويساهم في تكريس الاندماج الاقتصادي الإقليمي والقاري، وتحقيق التنمية المستدامة.

- المفوض الاتحاد الافريقي للتجارة والصناعة:

- أكد على أن هذا اللقاء، يشكل مناسبة للتأكيد على جودة علاقات التعاون القائمة بين البرلمان المغربي والبرلمان الإفريقي، بعد الآفاق المستقبلية الواعدة التي فتحتها عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والدينامية الجديدة التي بعثها في الاتحاد والمؤسسات التابعة له.

• 12 - 13 مارس 2020: زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الإله الحلوطي، يوم 13 مارس 2020 بمقر المجلس.

- الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين:

- نوه بعلاقات الأخوة والصداقة المتميزة التي تجمع الشعبين المغربي والليبي، وحرص المغرب على دعمها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين؛
- أكد على موقف المملكة المغربية الثابت تجاه القضية الليبية والمتمثل في أن حل مشكل ليبيا يبقى بيد الليبيين وأن الحل السياسي التوافقي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وأن الخيار العسكري من شأنه أن يبعد الليبيين عن الحل ولن يسهم في استقرار ليبيا؛
- أكد استعداد المغرب للعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، من خلال استضافة الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يمكن من استدراك الوقائع المستجدة على الأرض الليبية ويؤدي إلى وقف إطلاق النار ودعم المصالحة الوطنية وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية موثوقة وسلمية؛
- ذكر بنجاح المسلسل الذي احتضنته مدينة الصخيرات، والذي أسفر عن الاتفاق السياسي المعترف به أمميا إلى يومنا، على أنه الإطار المرجعي لحل الأزمة، وأكد استعداد المغرب **بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لدعم الشعب الليبي ومواكبته لتجاوز هذه المرحلة وتحقيق تطلعاته في بناء دولة ديمقراطية متضامنة وموحدة تحافظ على سيادة ليبيا الوطنية ووحدتها الترابية؛
- شدد على أهمية تعزيز علاقات التعاون وآليات العمل المشترك بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا على كافة الأصعدة وفي مجال تبادل الخبرات.

- رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا:

- أبرز الدور الذي تضطلع به المملكة المغربية بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في تهيئ كل الظروف من أجل إقرار توافق وطني بين الإخوة الليبيين؛
- وذكر في هذا الصدد بحدث التوقيع على اتفاق الصخيرات، ونوه بدعم المملكة المغربية لليبيا من خلال تهيئة المناخ الملائم الذي أفضى إلى إقرار الاتفاق؛
- أكد أن حل الأزمة الليبية لن يخرج عن إطار هذا الاتفاق؛
- أوضح أن الليبيين يتطلعون إلى احترام الاتفاق السياسي للصخيرات، وتنظيم استفتاء على الدستور، ثم التوجه نحو انتخابات رئاسية وبرلمانية؛

- نوه بمستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا ومجلس المستشارين بالمملكة المغربية، والحوار المتواصل بين بالمؤسستين التشريعيتين، وعبر عن رغبته في توطيد هذه الأواصر من خلال إحداث مجموعة الصداقة والتعاون بالمجلسين لتكون آلية مواكبة لهذا التعاون، وفي الاستفادة من تجربة مجلس المستشارين في مختلف مجالات العمل البرلماني.

• 26 - 28 يوليوز2020: زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية

- الاستقبال الرسمي بمناسبة الزيارة: من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 27 يوليوز2020، بمقر المجلس.

- رئيس مجلس المستشارين:

- جدد التأكيد على الموقف الثابت للمغرب اتجاه القضية الليبية، واستعداده الدائم لدعم الحل السياسي التوافقي للخروج من الأزمة عبر احتضان حوار مسؤول وبناء بين الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة؛
- ذكر في هذا الصدد، بأهمية اتفاق الصخيرات الذي يشكل أرضية ومرجعا للحوار السياسي ولإرساء دعائم المصالحة الوطنية الليبية الشاملة.

- رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا:

- أبرز أهمية الدور الذي تلعبه المملكة المغربية، بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في توفير الظروف الملائمة من أجل تحقيق المصالحة والتوافق الوطني بين الأشقاء الليبيين، مذكرا بالظروف الإيجابية التي طبعت مشاورات الصخيرات؛
- أكد أن زيارته للمغرب، إلى جانب فرقاء سياسيين ليبيين آخرين، تندرج في سياق السعي إلى تحيين الاتفاق السياسي المنبثق عن مشاورات الصخيرات وفق ما تمليه المرحلة الراهنة من تحديات جديدة.

- الجانبان:

- جددا تأكيدهما على أهمية التعاون بين المجلسين، وعن جاهزيتهما للشروع في تنفيذ برنامج التعاون الذي تم تسطير خطوطه العريضة سابقا؛
- عبرا عن رغبتهما المشتركة في توطيد وتمتين علاقات الصداقة والتعاون بين المجلسين، لاسيما عبر تكثيف التواصل وتبادل التجارب والخبرات وتنسيق المواقف على مستوى المحافل القارية والدولية والجهوية.

ت - التعاون الدولي وتنظيم واحتضان التظاهرات الجهوية والبين إقليمية

• 31 أكتوبر- فاتح نونبر 2019: تنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي» والاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، بمقر مجلس المستشارين

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع: **«البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»**، وذلك يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

وأتى تنظيم هذه التظاهرة في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، لاسيما من خلال تشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، ومواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية يتناسب مع النمو السكاني العالمي، ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية، وعلى رأسها الجفاف والفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة، واتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي

والتخلص من الجوع، وكذا تبادل المعلومات والخبرات حول الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتوعية والتحسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

وشارك في هذه الندوة الدولية الهامة رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية والدولية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، والمنطقة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

كما عقدت الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي تم تأسيسها في الرباط مطلع العام الجاري اجتماعها الأول عشية الندوة. وتم تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أعضاء الشبكة أدارها خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يوم 30 أكتوبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

• يوم فاتح نونبر 2019: التوقيع على تأسيس المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب «أفرولاك» بمناسبة تنظيم مجلس المستشارين الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»

تم التوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان افريقيا وامريكا اللاتينية «أفرولاك» من قبل رئيسي البرلمان المغربي ورؤساء الاتحادات والمنظمات البرلمانية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، في فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين، وذلك على هامش الندوة الدولية حول موضوع:«**البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي**»التي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(الفاو).

وتميز هذا الحدث الدولي الهام بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وعدد هام من رؤساء وممثلي الوفود البرلمانية في العالم العربي.

وقد جاء تأسيس المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، بعد أربع سنوات من العمل الجاد على مختلف الواجهات البرلمانية الجهوية والقارية، توجت باقتناع رؤساء الاتحادات والمنظمات البرلمانية في القارتين بأهميته وقيمته في ظل نظام دولي غير متوازن.

ويشكل هذا المولود الجديد، فضاء للحوار البرلماني التفاعلي البناء، وإطارا للعمل المؤسساتي المشترك وأرضية لالتقائية العمل البرلماني في أفق تيسير الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب-

جنوب، وأيضا آلية للترافع من أجل إيجاد الحلول والأجوبة للقضاياوالتحديات المرتبطة بانشغالات شعوب المنظمتين.

• يوم 11 دجنبر 2019: مبادرة تنظيم مجلس المستشارين لمائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء» بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء

نظم مجلس المستشارين بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط المجلس الدائم للدفاع عن قضايا المرأة وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

وشارك في هذا اللقاء التفاعلي برلمانيون عن مجلسي النواب والمستشارين، وممثلو وزارة العدل ووزارة التضامن، والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحوار وتبادل المعرفة من خلال التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لمشروع القانون 10.16، والخروج بتوصيات لإصلاح شامل وأمثل للقانون الجنائي في مجال تعزيز حقوق المرأة في المغرب.

وفي كلمة له باسم مجلس المستشارين، اعتبر السيد العربي المحرشي، محاسب مجلس المستشارين، هذه المائدة المستديرة محطة أخرى من بين محطات سابقة لها علاقة بنفس الموضوع، والتي كان المجلس مبادرا إلى تنظيمها أو احتضانها أو الانخراط فيها.

وأوضح السيد المحرشي أن العنف ضد النساء هي ظاهرة ذات بعد عالمي وليست مقتصرة على ثقافة أو دين أو بلد بعينه، أو على فئة خاصة من النساء بمجتمع ما، كما أنها تستهدف جميع الفئات العمرية وتوجد في جميع الفضاءات الخاصة أو العامة، مؤكدا أن العنف ضد النساء يشكل أحد المعيقات التي تحول دون تحقيق المساواة والتنمية، وهو الهدف الذي لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة حقيقية وفعلية للمرأة في مختلف الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والتي تبقى مشروطة بالحفاظ على حقوقها وتفعيل دورها في بناء المجتمع.

وشدد محاسب مجلس المستشارين أنه بالرغم من الإصلاحات المنجزة والمكتسبات المحققة إلا أن المعركة ضد ظاهرة العنف تجاه النساء، تبقى متواصلة وتستدعي العمل بشكل أكبر من أجل ضمان انسجام التشريع الوطني مع المعايير الدولية المعتمدة، معتبرا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تتحقق إلا

بإرساء ثقافة مجتمعية ترتكز على قيم وثقافة حقوق الإنسان وعلى مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وبضرورة تمكين النساء وتوفير الحماية لهن، مع تمتيعهن بكل حقوقهن الإنسانية.

وتبعا لذلك، قال السيد العربي المحرشي أن المجال الجنائي يعد ورشا إصلاحيا تنكب عليه مؤسسات الدولة التقريرية والاستشارية، **تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وكان من أهم محاور ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وذلك بهدف جعل السياسة الجنائية الوطنية أداة لصيانة الحقوق والحريات كما هي متعارف عليها دوليا، مؤكدا أن الدستور شكل منطلقا لإصلاح العدالة الجنائية، بما تضمنه من فصول تعزز مبدأ حماية الحقوق والحريات، وتؤسس لمبدأ المحاكمة العادلة.

• يوم 12 فبراير 2020: لقاء مشترك لكل من السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، السيد خورخي بيزاروسوطو، حول تفعيل المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب بمقر مجلس المستشارين

عقد رئيسا مجلسي البرلمان المغربي، السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، يوم 12 فبراير 2020 بمقر مجلس المستشارين، لقاء مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، السيد خورخي بيزاروسوطو من أجل تفعيل المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة عبر خلالها الجانبان، عن اعتزازهما بالدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات التعاون والصداقة القائمة بين البرلمان المغربي وبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، وسبل استثمار ما تمت مراكمته من مكتسبات في مسار هذه العلاقات، وتوطيدها بما يخدم مصالح شعوب المنطقتين.

وفي هذا الإطار، ثمن الجانبان مبادرة تأسيس منتدى برلماني يضم برلمانات دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، كفضاء للعمل المشترك، وآلية للحوار السياسي البرلماني وإغناء النقاش والتشاور البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني حول القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية، مع ما تعنيه من تأسيس لدبلوماسية برلمانية تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب

. جنوب، وفق منظور استراتيجي تنموي تشاركي وتكاملي وتضامني، يرتكز على تمتين نسيج المصالح الاقتصادية والتجارية والروابط الإنسانية بين المنطقتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية والكرايبب.

• 02 - 07 مارس 2020: احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول «التجارة البين-افريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF» و«حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا» بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب

احتضن البرلمان المغربي الاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول **«التجارة البين-افريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF» و«حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا»** المنظمتين بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020.

وجاء هذا اللقاء الأول من نوعه في إطار الدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات التعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الافريقي، منذ انضمامه لهذه المنظمة القارية وفي سياق إبراز جهود المملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي بالقارة الإفريقية من خلال تشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية وتوطيد العلاقات البينية، وتسريع وتيرة التنمية.

وتناول هذان اللقاءان الهامان اللذان عرفا مشاركة وزراء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والقارية وخبراء، مختلف الجوانب القانونية والمؤسساتية واللوجيستيكية والتكنولوجية المرتبطة بمجال التجارة والنقل، ودور البرلمانات الوطنية في تشجيع وتدعيم المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

وعلى هامش هذا الاجتماع، قام أعضاء اللجنتين المذكورتين، بزيارة إلى ميناء طنجة المتوسط قصد الاطلاع على المؤهلات التي يتوفر عليها هذا المرفأ الهام باعتباره جسرا للتجارة الدولية بالمنطقة. كما قاموا بزيارة لمدينة مراكش.

• يوم فاتح يونيو 2020: لقاء السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، مع رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكراييب عبر تقنية التناظر المرئي

أجرى السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، يوم فاتح يونيو 2020 لقاء بتقنية التناظر المرئي مع رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكراييب، تمحور حول سبل تعزيز التعاون البرلماني في ظل جائحة كورونا.

في مستهل هذا اللقاء، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه بالنجاح في عقد هذا اللقاء الهام، معتبرا إياه بغير المسبوق والاستثنائي نظرا لانعقاده في ظروف عصيبة لم يسبق للبشرية في العقود الأخيرة أن عاشت مثيلة لها، مع ما حمله وباء كورونا المستجد، من مآسي إنسانية وما فرضه على دول وشعوب الجنوب خاصة وعلى المنتظم الدولي ككل من رهانات وتحديات اقتصادية واجتماعية متعاظمة وجديدة، مؤكدا أن البرلمانيين والمؤسسات التشريعية مطوقة بضرورة ابداع طرق جديدة وتعبئة موارد ووسائل عمل استثنائية، سواء على المستوى الوطني أو في علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل التصدي للتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة.

وفي هذا الاطار أبرز السيد بن شماش، المبادرة المولوية السامية التي اقترحها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى إرساء إطار عملي يهدف إلى مواكبة البلدان الإفريقية في المراحل المختلفة لمواجهة وباء كورونا، من خلال السماح بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الوباء.

وأكد في هذا الصدد، على أهمية تنسيق الجهود وتبادل التجارب والخبرات بين بلدان المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية ودول الجنوب عموما، في التعاطي مع مختلف التحديات المرتبطة بجائحة كورونا، مؤكدا على ضرورة طرح مبادرات وبرامج نوعية تعيد تعريف الدولة الوطنية وتعزيز دورها في دعم الصحة والتعليم ومختلف القطاعات الاجتماعية وجهود الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة وتصحيح الاختلالات المتصلة بمنظومة العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما قدم السيد بن شماش المؤشرات والمستجدات الأخيرة لتطور انتشار فيروس كورونا بالمملكة المغربية، مستعرضا الاستراتيجية المتكاملة والاستباقية التي اعتمدها المغرب، بتعليمات ملكية سامية، في مواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته، والتي أكدت فعاليتها من حيث الحد من التبعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء، مبرزا أن المغرب كانت له استجابة جد سريعة وحاسمة

منذ اللحظة الأولى التي تم فيها تسجيل أول حالة إصابة وافدة بفيروس كورونا المستجد بأراضيه بداية شهر مارس الماضي، حيث بادر إلى إغلاق حدوده البرية والجوية والبحرية، كما اعتمد إجراءات وتدابير استثنائية وجد صارمة أثبتت نجاعتها ومردوديتها وكانت محط اشادة العديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية وضمنها جل الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الإطار، استحضر السيد بن شماش، الأهمية الأساسية لقرار إحداث الصندوق الخاص لتدبيرومواجهة وباء فيروس كورونا، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية إلى توفير شروط تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والحد من آثاره الى جانب إحداث وحدات للطب العسكري رديفا للطب المدني.

ولم يفت رئيس مجلس المستشارين تجديد التعبير عن اعتزاز المجلس بقيم التضحية والتضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عنها مختلف أطياف المجتمع المغربي، والاعتزاز بروح التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط التي عبرت عنها كافة مكونات البرلمان المغربي، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، الى جانب الانخراط في التعبئة الوطنية لمكافحة هذا الوباء، من خلال مواصلة أداء وظائفه الرقابية والتشريعية ، لا سيما على مستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتابية بغرض إيصال قضايا المواطنين إلى الجهات المختصة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، مشيرا الى مختلف التدابير الاستثنائية والجديدة التي اتخذها المجلس لضمان استمرارية أداء وظائف المجلس وخصوصا التجربة الرائدة التي دشنها المجلس في المجال التشريعي من خلال اعتماده آلية التصويت الإلكتروني عن بعد.

من جانبهم، نوه رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكاريبيب، بمبادرة عقد هذا اللقاء الهام معتبرين انه الحدث البرلماني الأهم في مسار العلاقات المتعددة الأطراف بين اتحادات المنطقة مع نظيراتها بالمنطقة الافريقية، بعد الإعلان التأسيسي عن المنتدى البرلماني الافريقي الامريكو لاتيني الموقع من طرفهم الى جانب البرلمان المغربي ورؤساء الاتحادات الجهوية والإقليمية بالقارة الافريقية بتاريخ فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

كما أشاد المتدخلون بالإجراءات والتدابير الاستباقية التي باشرتها المملكة المغربية منذ بداية تفشي وباء كورونا، كما عبروا عن أهمية هذا اللقاء في تجسيد ضرورة تمتين التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن القضايا المشتركة والتحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، والترافع المشترك من أجل إرساء منظومات اقتصادية إقليمية ودولية تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومحاربة الهشاشة والحد من عبء المديونية خاصة لدى الدول الأكثر هشاشة.

وتوج هذا اللقاء التواصلي الهام بالمصادقة على الإعلان المشترك، الذي نوه بالمبادرة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى إرساء إطارعملي لمواجهة تداعيات هذا الوباء على المستوى الإفريقي، حيث اعتبررؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية الحاضرة أن الركائز والمبادئ والقيم المثلى لمبادرة جلالته تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على جميع المستويات.

ودعا المشاركون إلى وضع «خطة إنقاذ عالمية عادلة ومنصفة» لمساعدة الدول الأكثر تضررا من تبعات جائحة كورونا، بإسهام من الدول الكبرى والمقاولات المتعددة الجنسيات والصناديق السيادية الكبرى، تمكن من توفير التمويلات والمواكبة والمصاحبة المناسبة من أجل ضمان تعافي اقتصادي واجتماعي سريع لكل دول العالم.

كما وجه الإعلان نداء إلى كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية من أجل الترافع المشترك والمطالبة بضمان مجانية اللقاح المرتقب لفيروس كوفيد19 لفائدة الإنسانية جمعاء، مطالبين منظمة الصحة العالمية بالتفكيرفي إطلاق «اتفاقية متعددة الأطراف لمواجهة الجوائح والأوبئة»، تشكل إطارا أخلاقيا دوليا للتعاون والتنسيق وتقاسم المعطيات والمعلومات والممارسات الفضلى من أجل مواجهة الكوارث الصحية المرتبطة بالفيروسات السريعة الانتشارعالميا.

• مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الاستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد

سجل مجلس المستشارين بكل اعتزاز مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الاستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء وبدعمها لمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بمواقف كل من الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب «الفوبريل».

• يوم 17 يونيو2020: اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين لتدارس موضوع: «تأثير جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية»، وذلك بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتقنية التناظر المرئي

ترأس السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي لتدارس موضوع: «**تأثير جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية**»، وذلك بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يوم 17 يونيو2020 بتقنية التناظر المرئي.

في مستهل هذا اللقاء، أكد رئيس المجلس أن عقد هذا الاجتماع يندرج ضمن مسعى تحقيق أهداف تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمتمثلة في تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين، إلى جانب تفعيل وتقوية دور البرلمانيين في استكشاف سبل الترافع البرلماني المشترك لمجابهة ما فرضته جائحة كوفيد19 على دول وشعوب المنطقتين الإفريقية والعربية وعلى المنتظم الدولي ككل من رهانات وتحديات اقتصادية ومالية واجتماعية متعاظمة وجديدة، مؤكدا أن الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي مدعوة إلى الرفع من درجة اليقظة والرصد والتعبئة وطرح الحلول والمبادرات للتصدي للتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة وعلى رأسها قضايا الأمن الغذائي.

كما استعرض السيد عبد الحكيم بن شماش المؤشرات والمستجدات الأخيرة لتطور انتشار فيروس كورونا بالمملكة المغربية، مستعرضا الاستراتيجية المتكاملة والاستباقية التي اعتمدها المغرب **بتعليمات وإشراف مباشر ومتواصل من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في مواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته، والتي أكدت فعاليتها من حيث الحد من التبعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء، وفي هذا الإطار، استحضر السيد بن شماش، الأهمية الأساسية لقرار إحداث «الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا»، **تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الداعية إلى توفير شروط تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والحد من آثاره الى جانب مختلف البرامج الوطنية وضمنها مخطط المغرب الأخضر وصندوق التنمية الفلاحية والتي ساعدت المغرب على اكتساب مناعة قوية على هذا المستوى مكنته من تلبية الحاجيات الوطنية وضمان حد كبير من أمنه وتموينه الغذائي الوطني.

وأبرز السيد بن شماش **المبادرة المولوية السامية التي قدمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والرامية إلى إنشاء إطارعملي يهدف إلى مواكبة البلدان الإفريقية في المراحل المختلفة لمواجهة وباء كورونا، من خلال السماح بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الوباء، معبرا عن تقديره واعتزازه العميق بمبادرة جلالته بتقديم مساعدات طبية من أجل مواكبة البلدان الافريقية الشقيقة في جهودها لمكافحة جائحة كوفيد19 والتي تعكس فلسفة **جلالته** والتزامه الراسخ بالنهج التضامني مع الدول الإفريقية الشقيقة.

وخلال هذا اللقاء قدم السيد أيمن عمركبير منسقي برامج منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، عرضا مفصلا حول تداعيات جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الافريقية والعربية، مستعرضا التدابيروالإجراءات والمذكرات الارشادية والتوصيات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمعالجة التأثير السلبي لهذه الجائحة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي والتغذية. كما قدم مجموعة من المقترحات المتعلقة بعمل الشبكات البرلمانية في ظل هذه الظرفية والعديد من محاور وواجهات العمل تضمنتها التوصيات الختامية لهذا الاجتماع.

من جانبهم، نوه أعضاء المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي بمبادرة عقد هذا اللقاء الهام، للتأكيد على أن البرلمانيين شركاء أساسيين في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقروالجوع وسوء التغذية، ويضطلعون بأدواروومهام تشريعية ورقابية، مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصا في ظل التحديات المستجدة التي تفرضها تداعيات وباء كورونا على مستوى الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية والعالم ككل.

• بلورة مشروع توأمة مؤسساتية بين مجلس المستشارين والاتحاد الأوروبي

على مستوى الشراكة والتعاون الدولي عمل مجلس المستشارين خلال هذه الفترة على بلورة مشروع توأمة مؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم العمل البرلماني على مستويات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع البرلمانات الوطنية بالاتحاد الأوروبي والمؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

ث - مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الجهوية والاقليمية والدولية

قطب الشؤون الإفريقية والعربية والإسلامية

- دورة البرلمان الإفريقي
- الجلسة العامة للبرلمان العربي
- الدورة 75 للجنة التنفيذية والمؤتمر 42 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي
- مهمة البرلمان الإفريقي الخاصة بمراقبة الانتخابات بجمهورية غينيا بيساو
- اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي
- المؤتمر الخامس عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- المؤتمر الثالث لرابطة برلمانيون لأجل القدس
- زيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي
- اجتماعات اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي
- الاجتماع المشترك للجنة الهجرة والجمارك ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي

قطب الشؤون الأمريكية والآسيوية والإتحاد البرلماني الدولي

- الاجتماع البرلماني رفيع المستوى ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: «محاربة الفوارق»
- الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- الدورة 141 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي
- المؤتمر البرلماني العالمي
- المؤتمر الدولي الخاص بقدرات التقييم الوطنية «NEC 2019»
- النسخة الثالثة من المنتدى الدولي الفرانكفوني للتقييم

- الجمعية العامة للبرلمان الأنديني
- المؤتمر 102 لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية
- المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد
- دورة البرلمان الأنديني
- الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ كوب25
- المؤتمر المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: **«اجتماع برلماني افتراضي حول استراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف»**
- الاجتماع البرلماني حول موضوع: **«مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء كوفيد19»**
- الاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: **«تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة»**
- اجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي: **«التنمية والأمن في منطقة الساحل»**و**«وباء كوفيد19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»**
- الندوة الدولية حولموضوع: «إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث»
- الندوة الدولية حول موضوع: «الاستجابة لكوفيد19 وأهداف التنمية المستدامة» المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة
- الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب «فوبريل»
- الدورة الخامسة للمنتدى العالمي «حوار رايسينا» المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: «التعليم باعتباره مفتاح للسلام والتنمية المستدامة: نحو تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة»

- قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

- اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الفرنسي المغربي
- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- المرحلة الأولى من الدورة 2020 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الندوة البرلمانية حول «**القيادة المستقبلية من أجل اندماج سياسي بمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**»
- ثلاث مهام إلى البرلمان الأوروبي في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- الدورة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- الدورة الشتوية التاسعة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- جلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «**حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروسكورونا**»
- اللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

ج - الإتفاقيات الثنائية بين مجلس المستشارين/البرلمان المغربي والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية

- الشراكات الثنائية

- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البوروندي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الملغاشي
- اتفاقية تعاون مع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الشيلي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي
- مذكرة انضمام البرلمان المغربي كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى
- مذكرة تفاهم مع برلمان الأنديز
- اتفاقية تعاون مع برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب
- اتفاقيات تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمانات أمريكا الوسطى والكراييب:
- مذكرة تفاهم مع الجمعية التشريعية لجمهورية السلفادور
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والجمعية التشريعية لكوستاريكا
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الإسباني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الفرنسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الفدرالي الروسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والبوندسرات الألماني

- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ السلوفيني
- مذكرة تفاهم مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية Westminster Fondation for Democracy
- اتفاقية تعاون مع مؤسسة Konrad Adenauer
- توأمة بين مجلس المستشارين والاتحاد الأوروبي

- الشراكات المنتدياتية

- المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب
- المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي
- المنتدى البرلماني المغربي الإسباني
- مشروع منتدى برلماني مغربي ياباني
- مشروع منتدى برلماني مغربي صيني
- مشروع منتدى برلماني مغربي إيطالي

- الشراكات المنظماتية

- «الشراكة المتوسطية» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
- «الشراكة من أجل الديمقراطية» لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرنامج الثلاثي المغرب – الإتحاد الأوروبي – مجلس أوروبا تحت عنوان: « أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار»
- الشراكة مع البرلمان الأوروبي من خلال اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- «الشراكة من أجل التعاون» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

ثالثا

تموقع مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية

تموقع مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية

1 - المهام في الهيئات التقريرية والتنفيذية

- رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- رئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي
- رئاسة لجنة العدل ونيابة رئاسة البرلمان العربي
- نيابة رئاسة مكتب البرلمانيين العالميين للإسكان عن منطقة شمال إفريقيا
- العضوية بلجنة الإرهاب بالجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- العضوية باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي
- العضوية باللجنة التنفيذية للشبكة الإفريقية للبرلمانيين من أجل التقييم
- نيابة الرئاسة المشتركة للجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية
- مهمة مقرر لجنة الهجرة والتجارة بالبرلمان الافريقي
- مهمة مقررة لجنة المرأة بالجمعية البرلمانية للفرانكوفونية
- العضوية في الشبكة البرلمانية حول السياسات المرتبطة بالجاليات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

2 - الشعب الوطنية الدائمة

- على مستوى الشؤون العربية والإفريقية والإسلامية :

- البرلمان الإفريقي (بصفة عضو دائم)
- الاتحاد البرلماني الإفريقي (بصفة عضو دائم)

- رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي **(بصفة عضو دائم)**
- البرلمان العربي **(بصفة عضو دائم)**
- اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي **(بصفة عضو دائم)**
- الاتحاد البرلماني العربي **(بصفة عضو دائم)**
- مجلس الشورى المغاربي **(بصفة عضو دائم)**

على مستوى الشؤون الدولية والأمريكية والآسيوية

- منتدى رئيسات ورؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب **(بصفة عضو ملاحظ)**
- برلمان أمريكا الوسطى **(بصفة عضو ملاحظ دائم)**
- برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب **(بصفة عضو ملاحظ دائم)**
- البرلمان الأنديني **(بصفة عضو ملاحظ دائم وشريك متقدم)**
- الاتحاد البرلماني الدولي **(بصفة عضو دائم)**
- الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي **(بصفة شريك متوسطي)**
- الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية **(بصفة عضو دائم)**

على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا **(بصفة شريك من أجل الديمقراطية)**
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية **(لجنة مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي)**
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط **(بصفة عضو دائم)**
- الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط **(بصفة عضو دائم)**

- الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا **(بصفة شريك من أجل التعاون)**

3 - مجموعات الصداقة والتعاون (حسب الثنائية والأحادية المجلسية)

على مستوى الشؤون العربية والإفريقية والإسلامية

- الدول بنظام الغرفة الواحدة: السعودية، الإمارات، قطر، فلسطين، الكويت، مصر، تونس، الطوغو، كوت ديفوار، السنغال.
- الدول بنظام الثنائية البرلمانية: البحرين، السودان، اليمن، موريتانيا، الجزائر، سلطنة عمان، الأردن، الغابون، ناميبيا، الكونغو، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ليبيريا، غينيا الإستوائية، كينيا، مدغشقر، رواندا، بوروندي، سوازيلاندا.

على مستوى الشؤون الأمريكية والآسيوية

- الدول بنظام الغرفة الواحدة: فنزويلا، الدومينيك، تركيا، البيرو، الصين، التايلاند،بنما والإكوادور، الشيلي.
- الدول بنظام الثنائية البرلمانية: الشيلي، الأرجنتين، كولومبيا، البرازيل، المكسيك، كندا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، كازاخستان، اليابان، الهند، *استراليا/نيوزيلندا،إندونيسيا.

على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

- الدول بنظام الغرفة الواحدة: أوكرانيا، البرتغال، كرواتيا، فنلندا.
- الدول بنظام الثنائية البرلمانية: إسبانيا، سويسرا، إيطاليا، بولندا، بلجيكا، ألمانيا، روسيا، إيرلندا، سلوفينيا، التشيك، هولندا، فرنسا، النمسا، بريطانيا، رومانيا.
- كما تم إحداث مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الأوروبية لتكون آلية متقدمة ومكملة لعمل اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية ولتعزيز التصدي لمخططات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية داخل البرلمان الأوروبي.

الجزء الثاني:
الأنشطة الإشعاعية

تقديم

استمرارا في تنزيل الرؤية التي بلورها مجلس المستشارين في شكل استراتيجية عمل والتي وضعت واحدا من أهدافها الأساسية هو«**جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي**»، وذلك وعياً بأهمية الانفتاح على انشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنات. وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف، من بين ما تهدف إليه، إلى نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي،وذلك إيمانا بأن «البرلمان الذي يدير ظهره للمجتمع وقضاياه هو برلمان غير جدير بهذا الاسم».

وفي هذا الاطار عمل مجلس المستشارين، خلال هذه الفترة الممتدة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2020، على تنظيم مجموعة من الندوات والملتقيات الوطنية والدولية،ونخص بالذكر منها مايلي:

I- الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهان الأمن الغذائي»، والتي كان من مخرجاتها تبني «نداء الرباط للأمن الغذائي»؛

II- ندوة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»؛

III ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية؛

VI- اليوم الدراسي حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، والذي توج بوضع «خارطة طريق لإسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»؛

V- ندوة حول المراقبة البعدية للقوانين؛

IIV- المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية؛

وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الظروف الصحية المستجدة المتعلقة بالتعاطي مع فيروس كورونا المستجد وما استوجبته حالة الطوارئ الصحية والتدابير الاحترازية المتخذة في هذا السياق، فإنه قد تم تأجيل العديد من الفعاليات الحوارية والأنشطة المبرمجة من طرف مكتب المجلس، وفي مقدمتها الملتقى البرلماني للجهات، وكذلك تلك المبرمجة من قبل الفرق والمجموعة البرلمانية.

I- الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهان الأمن الغذائي»:

بالموازاة مع الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، التي تأسست في يناير من سنة 2019 وأسندت رئاستها لمجلس المستشارين المغربي، نظم المجلس **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد حكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، وذلك يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

ويأتي تنظيم هذه الندوة نظرا لما يكتسيه موضوع الأمن الغذائي من أهمية كبرى لدى المغرب الذي انخرط بقوة في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية، في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، على اعتبار أن ضمان الأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية، يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة. وقد سبق **لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، أن أبرز في نص الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»، أن «الرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته وإيمانا بنجاعته».(انتهى كلام **جلالة الملك**).

كما أن هذه التظاهرة تأتي في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، لاسيما من خلال تشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي؛ ومواجهة النقص الحاد في الانتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية يتناسب مع النمو السكاني العالمي؛ ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية، وعلى رأسها الجفاف والفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة؛ واتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي والتخلص من الجوع؛ وتبادل المعلومات والخبرات حول الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتوعية والتحسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

ويعتبر البرلمانيون شركاء أساسيين في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية، وذلك لما يضطلعون به من مهام تشريعية ورقابية، وما يقومون به من دور هام في تطوير السياسات العامة المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن مشاركتهم في النقاشات المتعلقة بالأمن الغذائي سواء داخل البرلمانات أو في إطار المنظمات البرلمانية الجهوية والدولية، ومساهمتهم في تأسيس شبكات وطنية ودولية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ولقد شارك في هذه الندوة الدولية الهامة رؤساء ومسؤولي البرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية والدولية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، والمنطقة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تندرج في إطار تفعيل مخرجات وتوصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا المرتبط منها بمسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث أن الجوع في العالم، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، آخذ في التزايد وأن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم قد ارتفع إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص، أي بمعدل واحد من بين كل تسعة أشخاص، الغالبية العظمى منهم تعيش في البلدان النامية بنسبة 12.9 في المائة.

وخلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة الدولية دعا رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، إلى تكافؤ الفرص في الولوج إلى التغذية السليمة في جميع أنحاء العالم، والتفكير في أساليب مبتكرة لتعزيز وفرة الغذاء، لا سيما في إفريقيا والعالم العربي. كما أوضح أن تعزيز وفرة الغذاء يتم من خلال الاستثمار في التكنولوجيا لدعم البحث العلمي والاستفادة من المكتسبات العلمية والتقنية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي.

وأوصى خلال هذه الندوة بضرورة التنفيذ الفعلي لأجندة 2063 للتنمية، التي تعد إطارا تنمويا واعدا للقارة الإفريقية، علما بأن الأمن الغذائي يوجد في صلب اهتماماتها خاصة على صعيد استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2024، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي تم اعتماده منذ 2003.

وأعرب عن أسفه لكون القارة الإفريقية تسجل أكبر عدد من حالات النقص الغذائي الذي يطال حوالي 260 مليون شخص، كما أن العدد يفوق 21 مليون شخص بالعالم العربي الذي يستورد أكثر من 50 في المئة من السعرات الحرارية التي يستهلكها، حيث يعيش حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما

بعد يوم، "لذلك ليس من الغريب أن تتجاوز المنطقة العربية التعريف الشائع للأمن الغذائي ويتم ربطه بالأمن القومي".

وشدد السيد الرئيس على أن هذه المؤشرات تطرح بقوة واستعجالية موضوع الأمن الغذائي على الأجندة التنموية للمنطقة العربية والإفريقية في ظل بروز تحديات جديدة مع اتساع الفجوة الغذائية التي يشهدها العالم، مؤكدا أن الأمر يستلزم من كافة الفاعلين ابتكار آليات متقدمة وبراغماتية لمجابهة هذا التحدي الإنساني. واعتبر أنه رغم كل المجهودات العالمية التي بذلت وتبذل في مجال الأمن الغذائي، يلاحظ بقوة أن رهان ضمان التوازن بين العرض والطلب الغذائي، سيصطدم بمجموعة من الإشكاليات المعقدة والمتداخلة.

وذكر بأن التقرير العالمي الأخير حول الأزمات الغذائية، الذي أصدره في أبريل الماضي كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، كشف أن حوالي 113 مليون شخص في 53 دولة حول العالم عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2018، مقارنة بـ 124 مليون في عام 2017.

كما نوه ،في هذا الصدد، بالممارسات الفضلى التي دشنتها المملكة المغربية في هذا المضمار، مشيرا إلى مخطط المغرب الأخضر والمبادرات والاستراتيجيات التي تتجه لمعالجة جوانب شائكة في موضوع الأمن الغذائي من قبيل إطلاق مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والاستثمار الواعد والطموح في مجال الطاقات البديلة والمتجددة، والانخراط الطوعي والإرادي في مسارات الحد من الاحتباس الحراري، والتقليص من مآسي آثار الهجرات وكافة أشكال النزوح. وقد توجت أعمال هذه الندوة الدولية المنظمة حول «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»المنظمة بمشاركة ممثلي الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي،والتي احتضنها مجلس المستشارين يومي الخميس 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019، بإصدار البيان الختامي التالي:

«نداء الرباط حول الأمن الغذائي»

نحن، رؤساء وممثلو الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبيب، والمشاركون والمشاركات في الندوة الدولية حول «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، التي احتضنها مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019، برئاسة معالي السيد حكيم بن شماش، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

إذ نقدر عاليا الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية ب**قيادة جلالة الملك محمد السادس**، في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى تطوير الشراكة بين المنطقتين العربية والإفريقية، وعلى رأسها المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تعرف بمبادرة «Triple A» التي أطلقها **جلالته** بمناسبة قمة المناخ «كوب 22»؛

وإذ نثمن خلاصات كل مداخلات رؤساء وممثلي البرلمانات وكذا الدراسات والتقارير المقدمة بالندوة من طرف المختصين والخبراء، لاسيما ذات الصلة بتأثير النزاعات والتغيرات المناخية على الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة والنزوح خاصة على الأطفال والنساء والفئات الهشة؛

وإذ نستحضر الالتزامات التي قدمها رؤساء وممثلو البرلمانات والمواقف التي عبروا عنها بالقمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد بإسبانيا، في 29-30 أكتوبر 2018، وخصوصا تعبيرهم عن القلق بشأن النتائج التي تم بلوغها على المستوى الدولي بخصوص الهدف الثاني للتنمية المستدامة والذي تسجل كل الدراسات والتقارير التأخر في تحقيقه على الرغم من كل النداءات والجهود المبذولة؛

ووعيا منا بدورنا، كبرلمانات، في الجهود العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

فإننا نلتزم بأن نعمل على:

- تقوية التنسيق والتعاون والتضامن جنوب-جنوب بين بلدان إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاراييب على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيني وخصوصا في مجالات التعليم والبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتبادل الاقتصادي

والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة؛

- بناء شراكات مذرة للنفع المشترك وإطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التعجيل بصياغة استراتيجيات تعاون قائمة على قيم التضامن والعدالة والمصلحة المشتركة؛

- دعم العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما بلوغ الهدف الثاني منها بحلول عام 2030؛

- تعزيز الحوار بين البرلمانيين على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإزالة العقبات التي تواجهها، بالإضافة إلى تطوير تعاون أوسع وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التغذية الكافية والمحسنة؛

- تقوية عمل البرلمانات العربية والإفريقية والأمريكو-لاتينية، وخصوصا مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بتعدد مكوناتها وكفاءاتها، بغاية تعزيز رقابتها على أداء الحكومات ومدى التزامها بتنفيذ التعهدات الوطنية والدولية المتصلة بالأمن الغذائي، والاضطلاع بدورها في سن التشريعات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وبلدان الجنوب على العموم؛

- إحداث مرصد برلماني جنوب-جنوب للأمن الغذائي بغاية تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الصناعية والتجارية والفلاحية وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الأمن الغذائي وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والدولي لضمان الإبقاء على حالة الجدية واليقظة في متابعة هذه القضية الهامة.

وندعو الحكومات والقطاع الخاص وكل المؤسسات المعنية ببلداننا إلى:

- تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الأمن الغذائي كمدخل استراتيجي وأساسي لتعاون

واعد على مستوى المنطقتين، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية؛

- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء والبحث العلمي ذي الصلة، من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية وجمركية تساعده على المنافسة وكذلك سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود المشتركة بين الدول؛

- تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة، مع تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الأساليب الزراعية بما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الأمطار وغيرها من العوامل المناخية.

ولتحقيق هذه الغايات، نعهد إلى رئاسة مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، بصفتها تترأس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، بالتنسيق مع الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل مباشرة تفعيل هذه الالتزامات وتتبع تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

II- المائدة المستديرة حول «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»:

نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019 بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط مجلس المستشارين الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

وقد شارك في هذا اللقاء التفاعلي برلمانيين من كلا المجلسين، وممثلي وزارة العدل ووزارة التضامن، والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحواروتبادل المعرفة من خلال التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لمشروع القانون 10.16، والخروج بتوصيات لإصلاح شامل وأمثل للقانون الجنائي في مجال تعزيز حقوق المرأة في المغرب.

III- اليوم الدراسي حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»

يعتبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان مناسبة مميزة لتضافر العمل من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان بموجب مقتضيات دستور 2011 والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب. ففي سياق الاحتفاء بالذكرى الـ 71 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كوثيقة مؤسسة معياريا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول «اسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان يلعب دورا رئيسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في إطار ممارسة أدواره الدستورية المتعلقة بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، كما يؤدي دورا حاسما في ضمان امتثال الأطر القانونية والمؤسساتية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتعتبر المراجعة الدورية الشاملة آلية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وتمثل توصيات الاستعراض الدوري الشامل جزء شاملا من استعراض الوضع القائم في مجال حقوق الإنسان لكل دولة، سواء في القانون أو في الممارسة العملية.

وكان الهدف من هذا اللقاء المنظم لفائدة مستشارات ومستشاري وأطر مجلس المستشارين هو متابعة واستعراض الجهود الرسمية لإنفاذ توصيات الاستعراض الدوري وأبرز البرامج والأنشطة والفعاليات المنفذة، وأيضا رفع الوعي واستكشاف سبل استثمار اجتهادات الآليات الأممية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ضمنها على الخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وكانت المملكة المغربية قد تقدمت بتقريرها خلال الجولة الثالثة برسم الاستعراض الدوري الشامل عام 2017 وفقا لعملية تشاركية نسقتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، حيث عقدت ورشات تشاورية مع عدد من الفاعلين الأساسيين بمن فيهم البرلمان.

ولقد أكد أغلب المتدخلون والمتدخلات في هذه الندوة على:

- أن تناول موضوع إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، في صيغة يوم دراسي، يشكل مناسبة مميزة لتضافر الجهود من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وفق مقتضيات دستور 2011 والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، وفرصة لتوسيع النقاش العمومي بين

جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين وخصوصا البرلمانيين الذين أصبحوا بصوره متزايدة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه الأمم المتحدة، وذلك عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 35/29 الصادر في 23 يونيو 2017، الذي يشجع الدول على إشراك البرلمانات في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه المؤسسات المتخصصة في حقوق الإنسان.

واستحضر المشاركات والمشاركون:

- أن دور البرلمان يكتسي أهمية كبرى في الاستعراض الدوري الشامل، يتجلى أولها، في المساهمة الفعلية في المشاورات التي على الحكومات إجراؤها في إطار إعداد التقارير الدورية أو نصف المرحلية، وثانيهما، في مساءلته للحكومة عن مدى تفعيلها لهذه التوصيات المتعلقة بكافة أجيال حقوق الإنسان، وثالثهما، فيما يتعلق بدوره الحصري في التشريع من حيث السعي إلى إدماج أكبر عدد ممكن من التوصيات المقبولة في مشاريع أو مقترحات قوانين.

- أهمية قيام البرلمانات، ولاسيما اللجان البرلمانية الدائمة المعنية بحقوق الإنسان، بتتبع وتقييم سياسات وإجراءات حقوق الإنسان التي تتخذها الحكومات، بما فيها تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان؛

- أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من جهة أنها تُعَد جزءا شاملا من استعراض الوضع القائم في مجال حقوق الإنسان الخاص بكل دولة، سواء في القانون أو في الممارسة العملية، ومن جهة ثانية، لأنها تشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز وتهييئ بيئة مواتية لمعالجة الأسباب الجذرية المحتملة لأية ثغرات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛

- أهمية هذا اليوم الدراسي في إثارة انتباه البرلمان إلى أنه غالبا ما تتطلب أكثر من خمسين في المائة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، إجراءات برلمانية أو تنطوي عليها.

وعلى الرغم من انخراط المغرب في كونية حقوق الإنسان كمسار عالمي مشترك، والمجهودات المبذولة لتجويد التشريعات الوطنية وخاصة في مجال ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية والرقي بمراقبة وتقييم السياسات العمومية من منظور مرتكز على حقوق الإنسان وتعزيز التملك المشترك للقيم الديمقراطية والحقوقية الكونية، فمع ذلك ما زالت تنتصب تحديات مركزية لا بد من مواجهتها:

- تحدي الاضطلاع بدور مضطرد في مواكبة الممارسة الاتفاقية للمغرب سواء في الجانب المتعلق بالتوصيات والملاحظات العامة لأجهزة المعاهدات أو متابعة خلاصات واستنتاجات المكلفين بالولايات الموضوعاتية برسم الإجراءات الخاصة وكذا توصيات الاستعراض الدوري الشامل

والالتزامات الطوعية للمغرب مما يقتضي رفع تحدي المأسسة العمودية والأفقية لحقوق الإنسان بالمؤسسة التشريعية واستثمارها في مجهود الملائمة وتجويد التشريع؛

- تحدي إعمال الذكاء الجماعي الوطني بغية التوافق حول مبادئ مرجعية وتوجيهية لتقييم موضوعي وبناء على مؤشرات قياس الأثر للسياسات العمومية ومدى استجابتها لحقوق الإنسان؛
- تحدي مأسسة آليات التعاون مع مكونات الطيف المجتمعي بما فيها منظمات المجتمع المدني وباقي أصحاب المصلحة غير الممثلين بالمجلس لضمان اطراد المجهود الترافعي والاقتراحي لهذه التنظيمات الاجتماعية تعزيزا لنشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

فيما يرتبط بدور البرلمانات في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل-الممارسات الجيدة والاستراتيجيات والتحديات لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن البرلمانات تؤدي دورا حاسما في ضمان امتثال الأطر القانونية والمؤسساتية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال ما يلي:

- ضمان مبادئ التنوع والإدماج، واحترام المساواة وعدم التمييز كجزء لا يتجزأ في أي سياسة ذات صلة؛
- الانخراط والتفاعل المباشر مع مكونات المجتمع، وتنمية الرأي العام وتوعية المجتمع بأسره بحقوق الإنسان الخاصة به؛
- إيلاء اهتمام خاص بالتشريعات التي قد تثير الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التدقيق التشريعي المسبق والبعدي (مثل قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الأمن السيبراني، الخ...)؛
- دعم إنشاء نظام قضائي مستقل، بما في ذلك نظام لقضاء الأحداث وفقا للمعايير الدولية؛
- وضع الأطر القانونية التي تحدد صلاحيات وكالات إنفاذ القانون وأطر عملها بما يتناسب مع قيم تعزيز واحترام حقوق الإنسان؛
- الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق باستخدام المعايير الدولية للحقوق، وضمان أن تكون كرامة الأفراد في صميم عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع بهدف زيادة إدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة.

- أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل غالبا ما تعكس مضمون التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والخبراء المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وبالتالي فهي مؤشر للمجالات التي تحتاج لتعزيز ولمعالجة الأسباب المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان؛

- إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية من خلال مراجعة القوانين الجارية ومشاريع ومقترحات القوانين وملائمتها؛

- في المملكة المتحدة، ترصد اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان، مثلا عن طريق إعداد تقارير عن الممارسة الاتفاقية للدولة، وتحيل في أعمالها المتعلقة بالتدقيق في التشريعات إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئة المعاهدة المعنية؛ - تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في جورجيا في الوفود الحكومية إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، في حين لا تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في صربيا وأندورا إلا في الوفود المتحاورة مع هيئات المعاهدات؛

- شاركت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بهندوراس في الاستعراض الدوري الشامل وفي دورات مجلس حقوق الإنسان ضمن وفد بلدها.

فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان اعتبر المشاركون والمشاركات:

- أن المغرب قبل 191 توصية من 244 توصية وجهت له، تتوزع بين 23 توصية تم تنفيذها بشكل كامل، و168 توصية في طور التنفيذ همت الممارسة الاتفاقية وتعزيز الاطار التشريعي والمؤسساتي لحقوق الانسان، و18 توصية أخذ المغرب علما بها واعتبرها مرفوضة كليا، و26 توصية أخذ المغرب علما بها أيضا واعتبرها مرفوضة كليا، و9 توصيات مرفوضة بشكل قاطع؛

- أن البرلمان له دور مباشر كجهة منفذة للتوصيات، انطلاقا من أدواره الوظيفية، من قبيل إصدار تشريعات جديدة، والموافقة على صكوك دولية وفي مقدمتها البروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات الأساسية؛

- أن البرلمان له دور غير مباشر في تنفيذ التوصيات، عن طريق تعزيز حقوق الإنسان على مستوى الممارسة، بمساءلة الحكومة عن تنفيذ الالتزامات وإعداد التقارير؛

- وجهت للمغرب العديد من التوصيات(أكثر من 39 توصية تهم حقوق النساء) التي همت تعزيز المساواة بين الجنسين وإرساء الحقوق الإنسانية للنساء، من قبيل المرتبطة بحماية النساء من العنف، أو العنف المنزلي ضد النساء، أو الزواج المبكر...؛

- ينقسم تتبع التوصيات ذات العلاقة بحقوق الطفل إلى التتبع الحكومي والمستقل وتتبع البرلمان؛

- مدى مشاركة الطفل في تتبع الطفل للتوصيات، أم فقط يُتعامل معه كمستفيد، وهل يتم اطلاعهم على هذه التوصيات والحقوق؛

- ومدى مشاركة الأطفال في وضعية صعبة لهذا التتبع ومساهمتهم في برامج التتبع؛

- هناك 50 توصية تهم حقوق الطفل، 3 منها تهم المصادقة على البروتوكول المتعلق بحقوق الطفل، وهو ما يطرح إشكالات ترتبط بانفتاح الطفل على هذه الآلية الدولية للتتبع؛

- عدم إحداث المجلس الوطني للأسرة والطفولة؛

- ضرورة مراعاة رؤية الأمم المتحدة في تتبع البرلمان والحكومة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

- ضرورة التكامل بين عمل البرلمان والحكومة وآلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإعاقة، سواء بخصوص الرصد أو تتبع التوصيات.

بخصوص تقديم ومناقشة مشروع خارطة طريق المتابعة البرلمانية لتنفيذ التوصيات سجل المشاركون والمشاركات:

- أن مرحلة متابعة الاستعراض تُعد الأكثر أهمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل بأكملها، بحيث إنها تؤدي إلى التحقيق الملموس لهدف الاستعراض الدوري الشامل، وهو «تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع».

- واقترحوا خطاطة للمتابعة وفق ما يلي:

أولا- مجالات المتابعة: وتهم متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة المغربية (كليا أو جزئيا) خلال خضوعها لعملية المراجعة الدورية الشاملة، ولاسيما عبر اعتبار التوصيات المنبثقة عن تقرير الاستعراض برسم شهر شتنبر 2017، والتي يمكن توزيعها على سبع مجالات، يجذر أن تشملها المتابعة ويتعلق الأمر بـ:

المحور الأول: تعزيز وتنمية الديمقراطية وسيادة القانون؛

المحور الثاني: الانخراط والتعاون مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان؛

المحور الثالث: تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛

المحور الرابع: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

محاربة الفقر والهشاشة؛الحقوق الثقافية؛ الحق في الصحة؛ الحق في التعليم؛الحق في الشغل؛الحق في التنمية؛ الحق في الوصول إلى الماء الصالح للشرب؛ الحق في الحصول على السكن اللائق.

- المحور الخامس: حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:حماية الحق في الحياة، والقضاء على جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة ومكافحة الإفلات من العقاب؛تعزيز والنهوض بأوضاع السجناء؛استكمال مسار إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛حماية حرية الرأي والتعبير؛ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ضمان حرية الضمير والمعتقد؛تعزيز الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب؛الحق في المحاكمة العادلة.

المحور السادس: تعزيز وحماية الحقوق الفئوية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص: تعزيز وحماية حقوق المرأة؛تعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛تدعيم تدابير محاربة الاتجار بالبشر .

المحور السابع: النهوض بالتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان خصوصا لدى المكلفين بإنفاذ القانون.

ثانيا- أشكال المتابعة:

أ- على مستوى المتابعة العرضانية، تم الوقوف على أهمية إحداث بنيات خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية، وفي مجال دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية (مقترحات ومشاريع) مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا وخصوصا على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل، وأيضا عبر تفعيل أكبر لبعض آليات الرقابة كالمهام الاستطلاعية وتقصي الحقائق، واستثمار آلية

الأسئلة (الكتابية والشفوية) وجلسات المساءلة الشهرية، وإجراء جلسات استماع دورية للوزراء، حسب اللجان البرلمانية المختصة؛

ب- على مستوى التقارير، استثمار مناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي لكل سنة، ومناسبة تقديم وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان لتقريرها حول خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، مناسبة تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مختلف الهيئات الوطنية لتقاريرها، للوقوف على مدى إعمال الحكومة وكل مؤسسة ذات صلة، لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات برسم التقارير الدورية المقدمة أمامها، وتشكيل لجنة إدارية تحت إشراف رئاسة المجلس لإعداد تقرير نهائي عن مساهمة البرلمان في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل.

ج- على مستوى الرفع من القدرات، تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل لفائدة البرلمانيين ولباقي الأطر الإدارية العاملة بالبرلمان تهدف إلى التعريف بالاستعراض الدوري الشامل لدى البرلمانيين وتيسير تعرفهم عليه وتملكهم له، وتحديد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها البرلمانيين، في تفاعلهم مع الاستعراض الدوري الشامل، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

د- على مستوى إذكاء الوعي، مواصلة ترسيخ دور مجلس المستشارين كفضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الإطار تقدم المحاور السبعة المشار إليها أعلاه، والتي تم وفقها تصنيف توصيات الاستعراض الدوري الشامل الموجهة للمغرب، أرضية خصبة للندوات والموائد المستديرة والأيام الدراسية، والتي يُقترح ربطها إما بدراسة تشريعات أو بإعمال آليات الرقابة على عمل الحكومة، (الأسئلة، الزيارات الاستطلاعية، جلسات المسائلة العامة، تقييم السياسات العمومية).

وبغرض تعزيز هذه المساهمة، يقترح مصاحبتها بالإجراءات والتدابير التيسيرية والتسهيلية التالية:

- تقوية الإطار التقني والمؤسساتي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك «المفهوم الدامج» للأشخاص في وضعية إعاقة والمصلحة الفضلى للطفل، مع ضرورة

إجراء تقييم للتجربة التي تمت بشكل أولي لهذا الإطار بخصوص تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية؛

- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين، وترتيب الآثار التنظيمية لذلك على مستوى النظام الداخلي، ويقترح في هذا الصدد الاسترشاد في صياغة الإطار المنهجي المذكور بخطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي.

خارطة طريق: إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

طبقا واسترشادا ب:

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: رقم 65/123 بتاريخ 13 ديسمبر 2013 ورقم 66/261 بتاريخ 29 ماي 2012 ورقم 68/272 بتاريخ 19 ماي 2014 و كذا قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 22/15 بتاريخ 21 مارس 2013 بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل و قرار مجلس حقوق الإنسان رقم29 /26 ، بتاريخ 27 يونيو 2014، و رقم 30.14 بتاريخ 1 أكتوبر 2015.

وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2014 في دورتها الثامنة والستون،بخصوص التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي تشجع فيه الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساعدة على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات على الصعيد الوطني، بما يشمل تعزيز قدرات البرلمانات وتوطيد سيادة القانون والمساعدة على تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية؛ فضلا عن القرار المعتمد من طرف مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة والعشرون بتاريخ 27 يونيو 2014، المعنون بإسهام البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، الذي يسلم فيه بالدور البالغ الأهمية للبرلمانات في جملة مجالات منها تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، والمساهمة في وفاء كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.والذي يشجع فيه أيضا جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على تعزيز التعاون وتحسينه فيما بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

استحضارا ل:

-إعلان بروكسيل الذي تم اعتماده من طرف المجلس الأوروبي، في المؤتمر الرفيع المستوى المنظم حول "تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مسؤوليتنا المشتركة" بتاريخ 27 مارس 2015، الذي يؤكد على الدور الأساسي الذي تقوم به السلطات الوطنية، أي الحكومات والمحاكم والبرلمانات، في ضمان وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وعلى أهمية زيادة تعزيز المعرفة بأحكام الاتفاقية والامتثال لها في جميع المجالات من قبل جميع مؤسسات الدول الأطراف، بما في ذلك المحاكم والبرلمانات،وفقا لمبدأ التبعية؛ وعلى أن تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد يتطلب

مشاركة السلطة القضائية والبرلمانات. وعلى دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لمواصلة تقديم تقارير عن تنفيذ الأحكام، وتشجيع البرلمانات الوطنية على متابعة بطريقة منتظمة وفعالة لتنفيذ الأحكام.

- إعلان ويلينغتون -نيوزيلندا، المنبثق عن «الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لأعضاء البرلمان بشأن دور البرلمانيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها»، المنعقدة في الفترة من 30 يوليوز إلى فاتح غشت 2015، الذي دعا إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان في القوانين الجديدة، ومعالجة الثغرات الموجودة في التشريعات القائمة عند الاقتضاء؛ وأكد على مسؤولية البرلمان في دمج المعايير الإقليمية والدولية في التشريعات الوطنية، وفي التوعية بالمعايير والآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، والأدواروالمسؤوليات المصاحبة للبرلمانيين في التعامل معهم؛ وشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز التعاون بين برلماناتهم الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها.

وطبقا لـ:

-تنصيص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على الحقوق الأساسية وعلى حماية منظومتها بمراعاة طابعها الكوني وعدم قابليتها للتجزيئ وربطها بالوثائق الأساسية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وحصره ممارسة السلطة التشريعية في مجلسي البرلمان بمقتضى الفصل 70 منه، وإشارته الواضحة إلى سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب على التشريعات الوطنية.

-مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين الخاصة بالعلاقة مع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية وهي المواد من 281 إلى 284 من النظام الداخلي. الأمر الذي مكن من ترسيم نمط جديد من العلاقات يقوي أدوار البرلمان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلالا قرارات المجلس الدستوري (رقم 938.14 بتاريخ 14 يونيو 2014، ورقم 942.14 بتاريخ 21 يوليوز 2013) القاضيين بمطابقة النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع أحكام الدستور.

وبحكم أن سيادة القانون، تشكل مرتكزا للدولة الديمقراطية وركنا جوهريا في إقامة العدل وضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات ومن تم فإن المؤسسة التشريعية تلعب أدوارا ريادية في النهوض بسيادة القانون سواء من خلال سن التشريعات والحرص على ملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو من خلال تطوير وتحسين آليات الرقابة ومسائلة السياسات الحكومية ذات الصلة وذلك

بغية ضمان العدل وتوفير سبل الانتصاف، وتحقيق المساواة وإقرار المسؤولية والخضوع للشرعية القانونية وإقرار الشفافية والنزاهة وتحقيق الحماية المؤسساتية لحقوق الإنسان.

وتأسيسا على ما تم التنصيص عليه في إستراتيجية مجلس المستشارين على مستوى الهدفين الأول والسابع منها، وكذا الأهداف الفرعية المتمثلة على الخصوص في مأسسة دراسة مقترحات ومشاريع القوانين من منظور ملائمتها مع القوانين الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وبحكم أن مرحلة متابعة الاستعراض تعد الأكثر أهمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل بأكملها، بحيث أنها تؤدي إلى التحقيق الملموس لهدف الاستعراض الدوري الشامل، وهو«تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع». وأن نجاح هذه المرحلة يحدد أيضا كفاءة ومصداقية هذه الآلية الدولية، ويكرس التزام الدولة بتثبيت وتعزيزودعم حقوق الإنسان، يقترح خطاطة المتابعة وفق ما يلي:

أولا: مجالات المتابعة

تسعى هذه الخطاطة إلى متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة المغربية (كليا أو جزئيا) خلال خضوعها لعملية المراجعة الدورية الشاملة، ولاسيما عبر اعتبار التوصيات المنبثقة عن تقرير الاستعراض برسم شهر شتنبر 2017، والتي يمكن توزيعها على سبع مجالات، يجذر أن تشملها المتابعة ويتعلق الأمر بـ:

المحور الأول: تعزيز وتنمية الديمقراطية وسيادة القانون

المحور الثاني: الانخراط والتعاون مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

المحور الثالث: تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

المحور الرابع: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

-محاربة الفقر والهشاشة؛الحقوق الثقافية؛الحق في الصحة؛ الحق في التعليم؛ الحق في الشغل؛الحق في التنمية؛ الحق في الوصول إلى الماءالصالح للشرب؛ الحق في الحصول على السكن اللائق.

المحور الخامس: حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

-حماية الحق في الحياة، والقضاء على جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ تعزيز والنهوض بأوضاع السجناء؛ استكمال مسار إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ حماية حرية الرأي والتعبير؛ ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛

-ضمان حرية الضمير والمعتقد؛

-تعزيز الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب؛

- الحق في المحاكمة العادلة.

المحور السادس: تعزيز وحماية الحقوق الفئوية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

- تعزيز وحماية حقوق المرأة؛

-تعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛

-تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

-تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛ تدعيم تدابير محاربة الاتجار بالبشر .

المحور السابع: النهوض بالتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان خصوصا لدى المكلفين بإنفاذ القانون

ثانيا: أشكال المتابعة

أ- المتابعة العرضانية

- إحداث بنية خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال **دراسة ملاءمة التشريعات** الوطنية (مقترحات ومشاريع) مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا وخصوصا على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل؛

- إحداث بنية خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية **تتعلق بتقييم السياسات العمومية** وفق مقاربة منهجية ترتكز على مدى إعمال التوصيات الموافق عليها من طرف الحكومة بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل والمنبثقة عن أجهزة المعاهدات؛

- تفعيل أكبر لبعض آليات الرقابة **كالمهام الاستطلاعية وتقصي الحقائق** بنفس القدر الذي يتم به استثمار **آلية الأسئلة** (الكتابية والشفوية) **وجلسات المساءلة الشهرية** من أجل تتبع مدى إعمال الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها التي وافق عليها بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل؛

- إجراء **جلسات استماع** دورية للوزراء، حسب اللجان البرلمانية المختصة، قصد تقديم نتائج إعمالهم للتوصيات والالتزامات التي وافقت عليها بلادنا (كليا أو جزئيا) بمعرض إجراء الاستعراض الدوري الشامل.

ب- التقارير

-استثمار مناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي لكل سنة للوقوف على مدى إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات برسم التقارير الدورية المقدمة أمامها؛

- استثمار مناسبة تقديم وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان لتقريرها حول خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، لمساءلتها حول مدى إعمال التوصيات التي وافقت عليها بلادنا برسم الاستعراض الدوري الشامل؛

-استثمار مناسبة تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مختلف الهيئات الوطنية لتقاريرها، لمناقشة مدى إعمال الحكومة؛ وكل مؤسسة ذات صلة للتوصيات التي وافقت عليها بلادنا برسم

الاستعراض الدوري الشامل؛

- المساهمة الفاعلة في التقارير نصف المرحلية، المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل؛

-التنسيق مع مجلس النواب، من أجل مراسلة رئاسة الحكومة ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان،لتقديم تقرير سنوي للبرلمان عن حصيلة إعمال التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل؛

- تشكيل لجنة إدارية تحت إشراف رئاسة المجلس لإعداد تقرير نهائي عن مساهمة البرلمان في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل.

ج- الرفع من القدرات

تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل لفائدة البرلمانيين ولباقي الأطر الإدارية العاملة بالبرلمان تهدف إلى:

-التعريف بالاستعراض الدوري الشامل لدى البرلمانيين وتيسير تعرفهم عليه وتملكهم له؛

- تحديد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها البرلمانيين، في تفاعلهم مع الاستعراض الدوري الشامل،لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

د- إذكاء الوعي

مواصلة ترسيخ دور مجلس المستشارين كفضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الإطار تقدم المحاور السبعة المشار إليها أعلاه، والتي تم وفقها تصنيف توصيات الاستعراض الدوري الشامل الموجهة للمغرب، أرضية خصبة للندوات والموائد المستديرة والأيام الدراسية، والتي يُقترح ربطها إما بدراسة تشريعات أو بإعمال آليات الرقابة على عمل الحكومة، (الأسئلة، الزيارات الاستطلاعية، جلسات المسائلة العامة، تقييم السياسات العمومية).

وبغرض تعزيز هذه المساهمة، يقترح مصاحبتها بالإجراءات والتدابير التيسيرية والتسهيلية التالية:

- تقوية الإطار التقني والمؤسساتي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك «المفهوم الدامج» للأشخاص في وضعية إعاقة والمصلحة الفضلى للطفل، مع ضرورة إجراء تقييم للتجربة التي تمت بشكل أولي لهذا الإطار بخصوص تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية؛
- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين، وترتيب الآثار التنظيمية لذلك على مستوى النظام الداخلي، ويقترح في هذا الصدد الاسترشاد في صياغة الإطار المنهجي المذكور بخطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي.

VI- ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية.

احتضن مجلس المستشارين، يومي 22 و23 يناير 2020 ، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج «دعم» الممول من طرف سفارة المملكة المتحدة بالمغرب.

وجاءت هذه الورشة التي نظمت بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس، في إطار انفتاح مجلس المستشارين على المجتمع المدني، تماشيا مع استراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمع التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

وأكد السيد رئيس مجلس المستشارين في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح هذه الورشة أن احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي مكنه، في إطار الانفتاح على انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، من تنظيم عدة أنشطة حوارية وفكرية في مجموعة من القضايا المجتمعية الراهنة.

وأوضح أن ممارسة البرلمان لوظيفة التشريع تجعله مؤهلا لوضع الإطار القانوني للسياسات العمومية، وخصوصا في المجالات التي حددها الفصل 71 من الدستور، كما تخوله التحكم في الآلية القانونية الأساسية لإعمال وتنفيذ مختلف السياسات العمومية عبر دراسته وتصويته على مشاريع قوانين المالية السنوية طبقا للفصل 71 من الدستور، وذلك بغض النظر عن القيود والحدود التي فرضها المشرع الدستوري على اختصاص البرلمان في المجال المالي.

V- ورشة عمل المراقبة البعدية لتطبيق القوانين:

نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ورشة عمل حول المراقبة البعدية لتطبيق القوانين لفائدة برلماني وبرلمانيات المجلس يوم الأربعاء 12 فبراير 2020 ، بحضور ثلة من البرلمانيين، وبمشاركة فعاليات من المجتمع المدني وأساتذة وخبراءوباحثين من المغرب ومن دول مختلفة.

ويندرج تنظيم هذه الورشة ضمن عمل مؤسسة وستمنستر للديمقراطية لدعم البرلمانات في تطوير آدئهم الرقابي وتتبع آثر القوانين بعد تطبيقها، إذ يتم من خلالها تحديد الآثار السّلبية المحتملة للقوانين الجديدة على الحقوق الأساسية، كما أنها تستأثر باهتمام متزايد على الصعيد العالمي، ذلك أن عدة برلمانات أصبحت تنص على هذه العملية في أنظمتها الداخلية.

وتهدف الورشة إلى مناقشة المراقبة البعدية لتطبيق القوانين وآلياتها كمحور أساسي للدور الرقابي الذي يضطلع به البرلمان، وذلك ضمن أطر قانونية مختلفة تشمل الوقوف على الأدوات التي تسمح بتقييم تحقيق الأهداف المتوخاة من القوانين ومعرفة إلى أي حد يتم تحقيقها. كما سمحت هذه الورشة بتحليل الدروس والعبر المستفادة من عملية التقييم المسبق (التشخيص،الآجالالمحددة لإصدار المراسيم التطبيقية، دراسات الأثر الواجب إرفاقها بمشاريع النصوص القانونية والتحليل بمراعاة النوع الاجتماعي) من أجل الإعداد الفعلي لعملية تعديل أو نسخ القوانين.

وبهذه المناسبة أكد السيد رئيس مجلس المستشارين في كلمته الافتتاحية خلال هذه الورشة على الطابع الخاص الذي يكتسيه موضوع هذه الورشة الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي،بحيث أن عدة برلمانات أصبحت تنص في أنظمتها الداخلية على عملية المراقبة البعدية للقوانين والتي تكتسي بعدين: الأول يتمثل في تقييم عملية التشريع ودخول القوانين المصادق عليها حيز التنفيذ، والثاني يشمل تقييم مدى تحقق النتائج السياسية المراد تحقيقها من القانون،ومن المفروض أن يعمل البرلمان على تحقيق البعدين معا للمساهمة في تجويد القانون وتحقيق الصالح العام.

وقد أكدت المتدخلات والمتدخلون على أن ورشة العمل شكلت فضاء لتلاقح الأفكار والآراء حول المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين، وسبل خلق الآليات التي تمكن من هذه المراقبة اللاحقة لتنفيذ القوانين، وذلك انطلاقا من الممارسة البرلمانية لكل بلد، وتراكماته السياسية، وطبيعة نظامه البرلماني وقواعده الدستورية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أهمية هذه الورشةالتي تثير الانتباه إلى الصعوبات التي تعتري تنفيذ القوانين، وإلى الندرة التي تعرفها عملية رصد تنفيذها، ومتابعة وتقييم مدى تحقق الأهداف المتوقعة من سنها؛

وقد تم التذكير خلال هذا اللقاء بالإصلاحات التي قام ويقوم بها مجلس المستشارين تطبيقا لدستور 2011، ومنها تعديل النظام الأساسي للمجلس وإدخال هذه الآلية ضمن مقتضياته وذلك لبناء علاقات فعالة بين اللجان البرلمانية والوزارات المعنية؛

وكانت هذه الورشة فرصة لتسليط الضوء على هذه الآلية، وتأثيرها الإيجابي بالنسبة للبرلمانيين والأطر الإدارية العاملة بالمجلس، وبالنسبة للخبراء المهتمين بالعمل البرلماني.

واستمع المشاركون والمشاركات إلى بعض الممارسات الفضلى حول الدور الرقابي للبرلمانات في المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين، وفي هذا الإطار تم الانتباه إلى طرق مختلفة للرقابة البعدية على تنفيذ القوانين:

-تطبيق القوانين عملية معقدة تحتاج إلى وضوح القوانين وإلى وجود الموارد المالية وإلى ملائمته مع الدستور؛

- تعني عملية المراقبة البعدية للقوانين، إصدار القوانين الفرعية تلائمها مع الدستور وباقي القوانين، وإصدار اجتهادات قضائية، وإحداث المؤسسات الخاصة بتنفيذه، وعلم الفئات المستهدفة به؛

- المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين عملية تشارك فيها الوزارات المعنية، لكن رغم مشاركة مؤسسات وطنية مثل المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة الوسيط...، فتبقى الحاجة ماسة إلى مؤسسات مستقلة مختصة بالمراقبة،

- دور البرلمانات في المراقبة البعدية أكثر أهمية باعتبار تمثيلها للمواطنين ولأنه يدخل في أدوارها، ولأهميته في تحسين إصدار القوانين وفي تعديلها، وهو أمر يتم في الكثير من برلمانات العالم.

وفيما يخص آليات إجراء المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين لاحظ المشاركون والمشاركات:

- السياق المعادي لبعض القوانين، مثل قانون الوصول إلى المعلومات، خصوصا مع ما له من حساسية اتجاه مؤسسات الدولة، ولدى مؤسسة الأسرة، ومع ضرورة عدم مساسه بالمجال الآمن للموظفين؛

- يمس هذا القانون الكثير من المجالات، مدى وصول وسائل الإعلام إلى المعلومات، المستشفيات التي تعرف الكثير من الوفيات، عمل رجال الشرطة، النشر الاستباقي للمعلومات؛

- بعد وضع أهداف للمراقبة البعدية لتنفيذ هذا القانون، تم الاستماع إلى العديد الفاعلين والمعنيينّ؛

خلاصات المراقبة البعدية لهذا القانون:

- يستحسن تشكيل اللجان من أعداد قليلة، ليحصل الانسجام؛

- الكل يركزعلى النجاح وليس على الاختلافات الأيديولوجية، ويتعين بناء التقريرعلى الأدلة وليس على الآراء؛

- يستحسن الاتفاق على أسلوب وصياغة مقبولة، لأن الهدف هو الصالح العام؛

- يمكن تقديم جلسات، والاستطلاعات للرأي من أجل إعداد التقرير؛

- يتعين الاستفادة من الدروس المستخلصة من المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين؛

- يجب طرح الأمور والقضايا الكبرى في القوانين العادية وليس في المراسيم التطبيقية؛

- يمكن اعتماد تقنية إصدار التزام حكومي، عند سن القوانين، بالقيام بمراجعتها مستقبلا، أو تقنية إدراج مقتضى بصلب القانون يقضي بمراجعته بعد مرورمدة زمنية معينة، أوتقنية التنصيص في صلب القانون على أن هذا القانون يظل مؤقتا ما لم يتم تقييمه وإثبات صلاحيته. أخذا بالاعتبارأن كل هذه التقنيات التشريعية لا تلغي حق البرلمان في الرقابة البعدية، وأن يكون هناك مقتضيات تحدد منهجية التقييم ومن يقوم به ومتى يتعين القيام به؛

مبادئ المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين:

- المبدأ الأول تضمين القانون شرط لإنهاء مدة سريان مفعوله، وبالتالي في حالة الرغبة في الإبقاء عليه تتم دراسته من جديد؛

- المبدأ الثاني كما يمكن القيام بمراقبة بعدية للقوانين بناء على اختيار من قبل البرلمان بناء على قضية مجتمعية معينة؛

- المبدأ الثالث كما يمكن تحديد مراقبة القوانين بشكل بعد من زاوية مقاربة النوع الاجتماعي؛

- المبدأ الرابع يجب إحضاركل الأعمال التحضيرية لسن القانون، وبالتالي مراقبة تنفيذه بناء على ذلك؛

- المبدأ الخامس استحسان تقييم القوانين الفرعية في نفس وقت تقييم القوانين الأساسية، وملاحظة احترامها لحقوق الإنسان وتكلفتها المالية؛

- المبدأ السادس الاعتماد على المعلومات الرسمية لصدقيتها؛

- المبدأ السابع يحبذ إجراء الرقابة البعدية على القوانين بعد مرورثلاث سنوات كحد أدنى، وبإشراك لجهات مختلفة في عملية التقييم، مما يساهم في تطويق أي آثارسلبية للقوانين؛

- تمت بلورة دليل للمراقبة البعدية من 16 خطوة، يوضح كيفية انتقاء التشريعات، والأهداف من التدقيق، والأثر التراكمي للقانون، وينبه إلى الوقوف عند تعامل القضاة مع القانون موضوع التقييم، وطرق ومصادرجمع المعلومات، ومعاييرتقييم التشريعات الفرعية، ومحددات صياغة التقرير.

IV- المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية:

«توسيع الطبقة الوسطى، قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»، وذلك يوم 19 فبراير 2020 بمقر المجلس.

وجاء تنظيم هذا المنتدى، تفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى على نحو دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، واستمرارا كذلك لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية عمل المجلس.

إن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى، يعتبر عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.وقد سبق **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، أن أكد في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب من السنة الماضية على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل تماسك داخل المجتمع، حيث قال جلالته «إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته». وقد أبرز جلالته على أنه نظراً لأهمية هذه الطبقة في «البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها وتوسيع قاعدتها وفتح آفاق الترقي منها وإليها»، مشدداً جلالته على أن هذه التحديات «لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو وخلق المزيد من الثروات وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها».

إن الاهتمام بهذه الطبقة، يقتضي صياغة إستراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية

والتمويلية ومنظومة الأجور وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من التخفيف من عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

وسعى هذا المنتدى البرلماني الدولي في نسخته الخامسة،إلى إثارة انتباه مختلف الفاعلين إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع بل وتمثل رغباتها وتطلعها، غير أن هذا الوعي يجب ان يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي الجديد.

كما سعى المنتدى إلى المساهمة أيضا، في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين..، وذلك وفق أربع محاور أساسية تركزت عليها أشغال هذا المنتدى وهي كالآتي:

1.مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية؛

2.خصائص ومميزات الطبقة الوسطى؛

3.محددات واعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي؛

4.تعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين، سبق له أن نظم أربع نسخ من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الذي أصبح تقليدا سنويا.حيث تم تنظيم النسخة الأولى للمنتدى يومي 19-20 فبراير 2016 تحت شعار» تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك «.أما النسخة الثانية، فقد تم تنظيمها يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية». وتم تنظيم النسخة الثالثة للمنتدى، تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد» وكان ذلك يومي 19 و20 فبراير 2018. أما النسخة الرابعة والأخيرة للمنتدى، فقد تم تنظيمها يوم 20 فبراير 2019 حول موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم ».

وقد نوه جميع المتدخلين والمتدخلات بالقيمة المضافة للمنتدى، الذي أضحى منصة لتبادل التجارب وللمساهمة في توضيح الرؤى والتصورات،وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أن هذا المنتدى يثير الانتباه إلى إيجابيات عدة منها:

- أن الاحتضان المؤسساتي لانشغالات وهموم وتطلعات المواطنات والمواطنين وإعمال النظر بشأنها، من خلال تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية الملكية السامية، سيكرسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري للمغرب؛

-أن اعتماد التفكير الجماعي والاقتراح البناء، يخدم قضايا العدالة الاجتماعية، ويساهم في مسلسل البناء التشاركي لمشروع النموذج التنموي ويحقق الغايات النبيلة المتوخاة من الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ويُفعِّل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته؛

- أن العدالة الاجتماعية قضية متعددة المداخل وعملٌ مستمر على أكثر من واجهة، تتطلب تعبئة موارد وكفاءات واجتهادات عدد من المتدخلين والفاعلين على مختلف المستويات لمواجهة التحديات الجديدة بأجوبة متجددة مبتكرة؛

- أن موضوع هذه الدورة يأتي في سياق تَبْني فيه بلادنا نموذجا تنمويا جديدا، يكون فيه للطبقة الوسطى دور أساسي في الدفع بقاطرة التنمية المستدامة وفي حفظ الاستقرار الاجتماعي.

1. أما بخصوص مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، أبرز المشاركون والمشاركات:

- أن المنتظم الدولي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتوسيع وتقوية الطبقة الوسطى بالنظر للأدوار المنوطة بها، إن على مستوى الاستقرار الاجتماعي أو على مستوى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛

- أن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وَضَعَت مجموعة من الأهداف التي تتقاطع مع الارتقاء بالوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى، والتي على جميع بلدان المعمور العمل على تحقيقها؛

- المعايير والمبادئ التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلقة بمواكبة السياسات العمومية للبلدان، من حيث تقييم مدى خدمتها للطبقات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة الوسطى؛

- أن وضع الأطر القانونية والمؤسساتية، التي تعمل على تقوية الحماية الاجتماعية والعمل على تحيينها باستمرار، من شأنه توسيع وتقوية الطبقة الوسطى وحمايتها؛

- حضور السياسات الاجتماعية في الأجندة الوطنية، من خلال تعدد البرامج المعتمدة: البرامج

المتعلقة بالتعليم والتكوين المهني، والبرامج المتعلقة بالصحة، وبرامج دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتزامات الحوار الاجتماعي، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج دعم السكن الاقتصادي والاجتماعي، وبرامج دعم القدرة الشرائية...

2. فيما يتعلق بخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، أكد المشاركون والمشاركات على:

- صعوبة تحديد مفهوم الطبقة الوسطى/ طبقات وسطى، بناء على مرجعيات ومقاربات اجتماعية (الفئات، المهن...) وتاريخية وقِيمية ومجالية، بالإضافة إلى المقاربات الإحصائية المبنية على المداخيل و على الاستهلاك وعلى الادخار...؛

- محورية وضع معايير تحديد الطبقة الوسطى، سواء باعتماد المنهجيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإحصائية، أو بالاسترشاد بالمعايير والمحددات المقارنة المعتمدة بالدول الأوربية، أو من طرف المنظمات الدولية ومجموعات التفكير ذات الصلة؛

- أن الواقع المتحرك للطبقة الوسطى، اجتماعيا واقتصاديا، باعتبار تشكلها من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا إلى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة/ شريحة وسطى دنيا أقرب للطبقة الفقيرة، يجعلها قابلة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي تشهدها بلادنا؛

- أن السياسات العمومية المعتمدة بالمغرب منذ سنة 2000، هي أقرب إلى معالجة الإشكالات التي تعرفها الطبقة الفقيرة منها إلى استهداف الطبقة الوسطى، وهي أيضا سياسات عمومية للتصحيح والاستدراك لكنها لا تقدم عروضا جديدة، ولا تهتم بالتفاوتات التي تعرفها الأجور والمداخيل باستثناء تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجر؛

- أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، وأن هذه الطبقة تعتبر محركا اقتصاديا مؤثرا، وذلك بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تعزيز مسارات خلق الثروة عبر المساهمة في الإنتاج وكذلك الاستهلاك والطلب الداخلي؛

-أن الطبقة الوسطى في بلادنا تواجه جملة من الإكراهات من تجلياتها إعمال غير كاف للقانون وحماية المستهلك، والتقاطب في الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن وغيرها...، والعبء الضريبي غير الموزع بشكل متوازن، والنواقص التي تعتري السياسات العمومية؛

- أن عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه القصور التي تعتري السياسات العمومية والتي تسفر عن تكاليف وأعباء

إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية، من قبيل: غلاء العقار، غلاء كلفة التعليم الخصوصي، ضعف جودة وسائل النقل العمومية وكذا المنظومة الصحية العمومية...؛

- أن الطبقة الوسطى تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، مما من شأنه أن يؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة؛

- أن الطبقة الوسطى تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب، مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية.

3. فيما يرتبط بمحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، لاحظ المشاركون والمشاركات:

-أن الاحتجاجات في المغرب تمتد أكثر فأكثر إلى الفضاءات القروية والمناطق شبه الحضرية، بعد أن كانت لفترة طويلة ظاهرة حضرية، علما أن أغلب هذه الاحتجاجات تركز على تظلمات ومطالب اجتماعية، لاسيما توفير الخدمات الصحية، وفك العزلة عن المناطق النائية، والربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- أن خلق وانبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية، تضمن الاستقرار المجتمعي وتساهم في التنمية الاقتصادية بالعالم القروي، يقتضي من جهة تعزيز المكتسبات المحققة في مجال التنمية الفلاحية، ومن جهة ثانية تأهيل وتثمين الرأسمال البشري القروي؛

- بزوغ الطبقة الوسطى في العالم القروي يستلزم دراسة الوسط القروي من حيث تطور الساكنة القروية به (المقيمون بالعالم القروي فقط، والمشتغلون فيه)، ومن حيث مدى مساهمة اليد العاملة بالعالم القروي في الناتج الداخلي الإجمالي، ومراعاة المعطيات المتعلقة بالمناخ المغربي، الذي بدأ يعاني من آثار التغيرات المناخية والتي ستعرف تفاقما في المستقبل وضرورة توعية الساكنة القروية؛

- ضرورة الانتباه إلى المتغيرات الديمغرافية بالعالم القروي، حيث من المرتقب أن يشهد عدد ساكنة العالم القروي تراجعا ليصل إلى 12 مليون نسمة بحلول سنة 2030؛

- ثلاث محددات من شأنها المساهمة في انبثاق طبقة وسطى بالعالم القروي: توفير التعليم الجيد كمدخل للارتقاء الاجتماعي، وتوفير الشغل اللائق عبر الاهتمام بعدد فرص الشغل، والارتقاء بمكانة المرأة القروية ؛

- أن وزارة الفلاحة وضعت، من أجل توسيع الطبقة الوسطى بالعالم القروي، مجموعة من المحاور في إستراتيجيتها الجديدة أهمها:

- تحسين دخل الفلاح عبر مواصلة مجهود الاستثمار لنمو المقاولة وخلق الثروة وخلق الشغل؛
- اعتماد تحفيزات مُوَجَهة وملائمة وذكية، حسب المناطق وحسب الاحتياجات، وحسب الأهداف المرسومة؛
- اعتماد برامج للتكوين والمصاحبة والتأمين في مواجهة الظواهر المناخية وغيرها (الجفاف، الجراد...)، وذلك في أفق الانتقال من تغطية مليون هكتار إلى 2.5 مليون هكتار، وبالتالي استدامة الدخل لدى الفلاح؛
- التأمين الصحي للفلاح، من أجل ضمان ولوج الفلاح إلى الخدمات الاجتماعية، وبالخصوص الخدمات الصحية؛

- أنه لبروز طبقة وسطى قروية، وللحد من الهجرة القروية وخلق فرص الشغل، يتعين جعل المراكز القروية أقطاباً للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والخدمات الفلاحية والأنشطة الصناعية والسياحية.

4. بخصوص تعزيز الطبقة الوسطى، كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد، أكد المشاركون والمشاركات على:

-أنه في سياق النقاش العمومي والمجتمعي التعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي الجديد، يتعين الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛

- أن تطوير الطبقة الوسطى يؤدي إلى: تطوير الدينامية الاقتصادية خصوصا السوق الداخلية، باعتبار تسخير مدخولها للاستهلاك عكس باقي الطبقات الأخرى، وإلى خلق الثروات الجديدة، لما لها من إمكانيات تعليمية وتجارب مهنية وموارد مالية تمكنها من إنشاء مقاولات وخلق مشاريع خاصة، وإلى تقليص الفوارق الاجتماعية؛

- أن دراساتٍ همت السياق الأوروبي أوضحت ما يلي:

- أن توسع الطبقة الوسطى يرتبط بولوج النساء إلى النشاط المهني، كما أن تطور عدد الأسر ذات الدخل المزدوج، أدى إلى توسيع الطبقة الوسطى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛
- أن تأمين القطاع العام لبعض الخدمات الاجتماعية (كالعرض التعليمي الملائم وحضانة الأطفال مثلا) أدى إلى ولوج متزايد للنساء إلى سوق العمل، وإلى بروزنموذج الأسرذات الدخل المزدوج، والحفاظ على استقرار الطبقة الوسطى؛
- أن تحولات بنية الوظائف والمهن، وكذا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع بطالة الفئات العمرية الشابة، والهشاشة المتزايدة لسوق الشغل، كلها عوامل أدت إلى تقلص الطبقات الوسطى؛
- أن وضع سياساتٍ لمواجهة التفاوتات الاجتماعية من شأنه الحفاظ على حجم مقبول للطبقات الوسطى؛
- أن جميع التدابير الهادفة إلى توسيع الإدماج في سوق العمل، وإلى توسيع عرض التكوين المهني (دعم قدرات المهنيين)، أدت إلى توطيد واستقرار الطبقة الوسطى بصفة مباشرة؛
- أن توطيد آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية يؤدي إلى استقرار ونمو الطبقة الوسطى؛

- بخصوص السياق المغربي، فإن إنصاف الطبقة الوسطى مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي، مما يستلزم حضورها على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أوفي المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وإشراكها في الحياة السياسية؛

- أن الاعتناء بالطبقة الوسطى يستلزم الانتباه إلى التحديات التالية: تحدي قضاء الثورة الرقمية على العديد من مهن الطبقة الوسطى، وتحدي مشاركة النساء في توسيع الطبقة الوسطى، وتحدي تقاطب السياسات العمومية واحدة للطبقة الفقيرة وثانية للطبقة الوسطى، وتحدي الفوارق المجالية؛

- أن الاهتمام بالطبقة الوسطى يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية

والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- أنه يتعين تطوير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة لتعزيزِ تكافؤ الفرص، ولاسيّما في مجالات التربية والتكوين والصّحّة والسّكن والنقل والحماية الاجتماعيّة والمعرفة والثّقافة، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء التي تُنْهِك الطبقة الوسطى التي تضطر إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص؛

- أن تحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتعزيز المهارات والاعتراف بها أكثر، ومكافأة الاستحقاق والكفاءة، وإيلاء الأهمية القصوى ليس فقط لعدد مناصب الشغل المحدثة في إطار سياسة التشغيل ولكن إلى جودة هذه المناصب واستدامتها، من شأنه تمكين الخِريجين المنحدرين من الطبقات الوسطى والمعوزة من الولوج إلى فرص العمل اللائق، بِما يُمكنهم من الاندماج وتحقيق الارتقاء الاجتماعي؛

- أنه يتعين إضفاء فعالية وانسجام أكبر على آليات دعم ريادة الأعمال (روح المقاولة) لفائدة أفراد الطبقة الوسطى، لاسيما الشباب والنساء، مع جعل مناخ الأعمال أكثر قدرة على إدماج هذه الفئة وتشجيع تحقيقها للقيمة المضافة؛ مع ضمان تنافسية فعلية، تُمكن من محاربة مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والممارسات المُخلة بالمنافسة المشروعة؛

- العمل على أن تكون الأعباء الضريبية متناسبةً مع قدرات الطبقة الوسطى، مع الحرص على ضمان مزيد من الإنصاف والتدرج في النظام الجبائي؛

- العمل على أن يكون إعداد التراب الوطني كقاعدة تتيح إلتقائية وانسجام الاستراتيجيات والسياسات القطاعية؛

- دعم نظام الإحصاء الوطني عبر وضع جهاز للدراسات والأبحاث في شكل مرصد وطني لمعرفة وتتبع وتحليل تطور التشكل الطبقي ببلادنا؛

أنه يتعين القيام ببحث وطني لدى الأسر حول دخلها وممتلكاتها؛

- تشجيع الابتكار والإبداع الثقافي والفني والرياضي في صفوف الطبقة الوسطى، وجعله رافعة للارتقاء الاجتماعي والمساهمة في النمو الاقتصادي؛

- توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل بالإضافة إلى تحسين الوضعية المادية للأجراء، قضايا تتعلق بتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتحسين ظروف العمل وتقوية القدرة الشرائية والنهوض بالمقاولة.

وتجذر الاشارة، في الختم، ومن باب التذكير، إلى أنه قد تم تأجيل العديد من الفعاليات الحوارية المبرمجة من قبل مكتب المجلس، وعلى رأسها الملتقى البرلماني للجهات، أو من قبل الفرق والمجموعة البرلمانية بسبب ظروف التعاطي مع فيروس كورونا المستجد وما استوجبته حالة الطوارئ الصحية والتدابير الاحترازية المتخذة في سياقها.